تعتبر المحاسبة نظام معلومات لقياس وإيصال نتائج الأحداث الإقتصادية للمؤسسات إلى فئات عديدة من أصحاب المصالح، وقد أكد عليها المجمع الأمريكي للمحاسبين القانونيين عندما حدد هدف المحاسبة، على أن توفير المعلومات التي يمكن أن تكون ذات فائدة في إتخاذ القرارات الإقتصادية، ويعتبر الإفصاح المحاسبي الوسيلة الرئيسية والأداة الفعالة لإيصال نتائج تلك الأحداث لهؤلاء المستخدمين لدعم قراراتهم، خصوصا المتعلقة بمجالات الاستثمار والتمويل، من خلال تقديم معلومة كاملة، قانونية، موضوعية، شفافة وأكثر صدق تسمح بتشجيع المستثمرين، وتضمن لهم متابعة جيدة لأموالهم، فهي المصدر الموثوق فيه بالنسبة للمعلومات الإقتصادية والمالية وتقدم صورة صادقة عن الوضعية المالية للوحدة وقياس كفاءتها.

وتتزايد يوما بعد يوم أهمية الإفصاح المحاسبي في القوائم المالية، بسبب تعاظم دور أسواق رأس المال وتعدد، وتنوع الأدوات المالية المتداولة فيها، ودخولها بما يعرف بحقبة العولمة، كما أن تعاظم دور المؤسسات القابضة، خصوصا المتعددة الجنسيات منها، وما رافقه من توسع هائل في الأنشطة التي تمارسها، جعل إدارة تلك المؤسسات والمتعاملين معها بحاجة دائمة إلى معلومات محاسبية مالية يسترشدون بها في اتخاذ قراراتهم الإقتصادية.

ونظرا للدور الحيوي الذي تلعبه القوائم المالية على المستوى الإقتصادي، من خلال ما توفره من معلومات لمستخدمي التقارير المالية، فقد اهتمت معظم الدول بتنظيم سياستها المحاسبية من خلال إصدار معايير محاسبة خصوصا تلك التي تحكم قواعد العرض والإفصاح في التقارير المالية، وأهميتها في تنظيم أسلوب إعلام مستخدمي البيانات المحاسبية بالمعلومات التي تسهل تقييم أداء المؤسسة والوقوف على قدرتها في تحقيق الأهداف.

ولقد أظهر البعد الدولي المتنامي للأنشطة الإقتصادية أن المحاسبة تختلف بمحتواها وتطبيقاتها، الأمر الذي أدى إلى صعوبة إجراء مقارنة بين القوائم المالية لمختلف المؤسسات الإقتصادية تماشيا مع إختلاف طبيعة الأنظمة المحاسبة المطبقة من بلد إلى آخر، مما أدى إلى بروز العديد من المحاولات التي ترمي للحد من أثر إختلاف تلك الأنظمة على الأنشطة المالية العالمية، خاصة في ظل تعدد وتشابك الإرتباطات بين الأسواق المالية الدولية والأنشطة التجارية، لضمان قراءة وفهم عالمي موحد للقوائم المالية والمعلومات المحاسبية التي تتضمنها.

إنطلاقا مما سبق، وفي ظل التغيير الذي سيمس مخرجات النظام المحاسبي نتيجة التوجه نحو تطبيق المعايير المحاسبية الدولية في الجزائر، فإن ذلك يحتم علينا دراسة تسعى إلى مواكبة الاقتصاد العالمي، وتتفاعل مع البيئة الدولية، وذلك بغرض توفير قوائم مالية لصالح كل من الملاك للمؤسسة، لكي تمكنهم من الحصول على معلومات دقيقة وواضحة، ولأهمية هذا الموضوع جاءت هذه الدراسة لمعالجة الإشكالية الآتية:

- **ماهو دور الإفصاح المحاسبي في إعداد القوائم المالية؟**

وتندرج تحت هذه الإشكالية الأسئلة الفرعية التالية:

– كيف يمكن تطبيق الإفصاح المحاسبي على القوائم المالية للنظام المحاسبي المالي؟

– هل المعلومات المفصح عنها في القوائم المالية كافية ومساعدة في تقديم وتشخيص الوضعية المالية للمؤسسة؟

– ما هو دور الموارد البشرية في جودة التقارير المالية؟

فرضيات البحث:

– القوائم المالية وفق النظام المحاسبي المالي تسهل من تطبيق الإفصاح المحاسبي.

– المعلومات المفصح عنها في القوائم المالية كافية ومساعدة في تحليل الوضعية المالية للمؤسسة.

– جودة التقارير المالية مرتبطة بكفاءة الموارد البشرية القائمة على إعدادها وجودة المعلومات المنتجة.

أسباب إختيار الموضوع:

– تخصص الطالب في مجال المحاسبة والتدقيق.

– تحديد ملامح التطور التي شهدها الإفصاح المحاسبي للقوائم المالية في ظل المعايير المحاسبية الدولية.

– محاولة ربط التغيرات التي ستطرأ على مجال المحاسبة مع تلك المتعلقة بالإفصاح في القوائم المالية.

– دراسة مخرجات النظام المحاسبي وأهميتها وفاعليتها في إتخاذ القرارات المالية.

– الميولات الشخصية نحو مواضيع المحاسبة.

أهداف البحث:

– إبراز أهمية الإفصاح في المؤسسة والمعلومات التي يوفرها.

– التعرف على الإفصاحات التي جاء بها المعيار رقم 01.

– التعرف على القوائم المالية حسب النظام المحاسبي المالي.

– إبراز دور الإفصاح وتحليل البيانات المالية التي تحتويها القائمة المالية في تشخيص الوضعية المالية للمؤسسة.

– التعرف على كيفية إجراء الإفصاح المحاسبي في القوائم المالية للمؤسسات الجزائرية بعد تبني النظام المحاسبي المالي.

أهمية البحث:

– إستعراض وشرح مختلف المفاهيم المتعلقة بالموضوع من خلال التركيز على مفهوم الإفصاح المحاسبي ومخرجات النظام المحاسبي.

– إبراز دور جودة القائمة المالية في مساعدة الأطراف في إتخاذ القرارات.

- إظهار أهمية الإفصاح المحاسبي في القوائم المالية من خلال الصورة الصادقة والمعلومات الموثوق فيها.

منهج البحث:

يضم البحث قسما نظريا يهتم بالجانب النظري وقسما تطبيقيا يعمل على تطبيق الجانب النظري على واقع المؤسسة الإقتصادية في الجزائر.

ووفقا لطبيعة الموضوع فقد تطلب إستخدام المنهج الوصفي التحليلي الذي يهتم بتحليل المشكلة ووضع فرضيات وجمع بيانات وتبويبها ثم تحليلها للوصول إلى نتائج وتوصيات، بالإعتماد على وسائل وأدوات متعددة منها القائمة المالية للشركة، المقابلات الشخصية، الدراسة، الإشكالية، ثم الإستعانة بمختلف المراجع.

الدراسات السابقة:

- **دراسة ناصر دادي عبدوان و معراج هواري بعنوان:** دور الافصاح في التقارير المالية في ظل المعايير المحاسبية الدولية وأثره على المؤسسات الإقتصادية الجزائرية، حيث تهدف هذه الدراسة إلى:

- معرفة مدى إنسجام بيانات التقارير المالية للمؤسسات الجزائرية مع التشريعات والقوانين المتعلقة بالإفصاح.
- بيان مدى تطبيق المعيار المحاسبي الدولي رقم 01، ومن ثم الحكم على مدى كفاية التشريعات الجزائرية لمتطلبات هذا المعيار، وتوصلت هذه الدراسة إلى أنه يجب على الدولة الجزائرية بذل الكثير من الجهد في تدريب الموظفين على تطبيق معايير المحاسبة الدولية، وكذلك تدريبهم على القوانين والتشريعات المالية الجديدة، وهذا من أجل مواكبة العصر والتطور في مجال المحاسبة المالية.
- **دراسة حسن عبد الجليل آل غزوي مذكرة مقدمة لإستكمال متطلبات شهادة الماجستير بعنوان** حوكمة الشركات وآثارها على مستوى الإفصاح المحاسبي في المعلومة المحاسبية، دراسة اختبارية على شركات المساهمة العامة في المملكة العربية السعودية سنة 2010.

حيث تهدف هذه الدراسة إلى بيان أثر حوكمة الشركات على مستوى الإفصاح في القوائم المالية لشركات المساهمة العامة في المملكة العربية السعودية.

ولتحقيق هذا الهدف فقد بادر الباحث إلى جمع ومعالجة وتحليل لـ 89 شركة مساهمة في المملكة العربية السعودية، وتحليلها عبر مؤشر الإفصاح في القوائم المالية والتي تعتبر أداة قياس لنموذج الدراسة، وتوصلت الدراسة إلى النتائج التالية:

- أعلى مستوى من الإفصاح في القوائم المالية هو لقطاع الخدمات.
- عدم وجود علاقة إيجابية بين نسبة الملكية العائلية في شركات المساهمة في المملكة العربية السعودية وبين مستوى الإفصاح في القوائم المالية.

- عدم وجود علاقة سالبة ذات دلالة إحصائية بين إستقلال أعضاء مجلس الإدارة في شركات المساهمة العامة في المملكة العربية السعودية وبين مستوى الإفصاح في القوائم المالية.
- **دراسة شناي عبد الكريم مذكرة مقدمة ضمن متطلبات شهادة الماجيستر، جامعة باتنة، 2009.**

عالج شناي عبد الكريم في رسالته تحت عنوان "تكييف القوائم المالية في المؤسسات الجزائرية وفقا لمعايير المحاسبية الدولية"، دراسة مدى صلاحية القوائم المالية في النظام المحاسبي الجزائري منذ 1975 وهل أصبح من الضروري تكييفها وفقا لمعايير الدولية، وأسقط دراسته على مطاحن الجنوب الكبرى.

صعوبات البحث:

- تضارب المعلومات بين الكتاب
- الكتب التي تم الاقتباس منها معظمها اردنية ومصرية مما أدى الى صعوبة توحيد المصطلحات

تقسيمات البحث:

تم تقسيم البحث الى ثلاثة فصول تسبقها مقدمة وتعقبها خاتمة :

الفصل الأول: الإطار المفاهمي للإفصاح عن المعلومات المحاسبية

خصصنا هذا الفصل لدراسة التطور التاريخي للإفصاح المحاسبي ومقوماته وغيرها.

الفصل الثاني: مخرجات النظام المحاسبي (القوائم المالية)

سنحاول في هذا الفصل التطرق الى الاطار المفاهمي لكل من القوائم والتقارير المالية من اهداف وأنواع وغيرها.

الفصل الثالث: الإفصاح المحاسبي في القوائم المالية لمؤسسة EMBAG (الدراسة التطبيقية).

سنحاول في هذا الفصل اعداد وعرض القوائم المالية للمؤسسة ومعرفة مدى مستوى الإفصاح في المعلومات الموجودة في هذه القوائم.

الفصل الأول

الإطار المفاهمي للإفصاح عن المعلومات المحاسبية

- تمهيد:
- المبحث الأول: ماهية الإفصاح المحاسبي
- المبحث الثاني: المقومات الأساسية للإفصاح عن المعلومات المحاسبية.
- المبحث الثالث: الإفصاح المحاسبي في ظل المعايير المحاسبية الدولية
- خلاصة الفصل.

تمهيد:

للإفصاح المحاسبي دورا هاما ومميزا في أي مؤسسة كانت، فهو يحقق في حالة توفره جوا من الثقة بين المتعاملين، حيث يوصل إلى مستخدمي المعلومات المحاسبية الحقائق الهامة والملائمة، والمتعلقة بنتيجة العمليات والمركز المالي، ولعل الراصد للتطور الفكري للإفصاح المحاسبي سوف يجد أن موضوع الإفصاح تناوله الإطار المفاهيمي للمحاسبة المالية، سواء على مستوى الدراسات التحضيرية الأولية لمشروع الإطار المفاهيمي، أو من خلال بعض المفاهيم المحاسبية المرتبطة بالإفصاح المحاسبي، كما كان للمنظمات المهنية والعلمية دور كبير في تناول موضوع الإفصاح المحاسبي وذلك من خلال ما أصدرته من معايير محاسبية مثلت الناتج النهائي لجهد متراكم من قبل تلك المنظمات.

وسنحاول في هذا الفصل معالجة مجموعة من المباحث، المبحث الأول يتمثل في ماهية الإفصاح المحاسبي، جذوره التاريخية، أنواعه وغيرها، المبحث الثاني سنتناول فيه المقومات الأساسية للإفصاح والأساليب، يليه المبحث الثالث الإفصاح في ظل المعايير المحاسبية الدولية.

المبحث الأول: ماهية الإفصاح المحاسبي

كان الافصاح وليد الإنفصال بين الملكية والإدارة، وهذا الإنفصال الذي أوجد بعدا بين المساهمين، الذين يمتلكون المؤسسة وبين الأرقام المحاسبية التي تمثل المركز المالي للمؤسسة ونتائج أعمالها خلال فترة معينة، لذا كان لابد من تصوير ميزانية المؤسسة في البداية وطباعتها ونشرها لإتاحة الفرصة لهؤلاء المساهمين للإطلاع على مركزها المالي، ونتائج أعمالها من ربح أو خسارة.

المطلب الأول: نبذة تاريخية عن الإفصاح المحاسبي

تعود الجذور التاريخية لمفهوم الإفصاح عن المعلومات إلى سنة 1837، حيث نشرت مجلة Railway Magazine مقالة عن الإفصاح، والتي أشارت إلى ضرورة الإفصاح عن المعلومات المالية كل ستة شهور، بحيث تشمل هذه المعلومات بيانات عن الأرباح ورأس المال، والإهتلاكات وتقييم الموجودات.

وقد توسع مفهوم الإفصاح بعد الأزمات الإقتصادية العالمية الكبرى 1929 - 1933 ،حيث أنه لم يكن نادرا أن تمتنع إدارة الشركة عن الإفصاح عن قائمة الدخل بحجة أن نشرها يضر بمركزها التنافسي، لذلك كان الإفصاح محكوما بما ترغب الإدارة في الإفصاح عنه، ولكن بعد تلك الأزمة الإقتصادية سعت الهيئات المحاسبية المهنية والعلمية، مثل (المعهد الأمريكي AICPA والاتحاد الأمريكي للمحاسبة) خلال الفترة 1933 - 1973 إلى البحث عن مبادئ محاسبية مقبولة عموما، خصوصا على الإفصاح المحاسبي، فمنذ عام 1933 أكد المعهد الأمريكي للمحاسبين القانونيين على ضرورة إلتزام مهنة المحاسبة بالإفصاح المحاسبي، كما أن لجنة تبادل الأوراق المالية الأمريكية SEC منذ تأسيسها في عام 1934 وبالتعاون مع المعهد الأمريكي للمحاسبين القانونيين تصدر تعليماتها الملزمة للشركات المساهمة المتعاملة في البورصة بمراعاة الإفصاح الشامل عن المعلومات المحاسبية لخدمة المستثمرين وحماية مصالحهم.[1]

ومن جانب آخر كان لتزايد الدور الإقتصادي لأسواق المال العالمية أثر مباشر على المحاسبة، إذ فرضت على المحاسبين أن يولوا إهتماما خاصا للنظريات والمفاهيم التي تحكم مقومات وآليات هذه الأسواق نتيجة نظرية المحفظة مثلا Portfolio Theory وفرض السوق المالي الفعال، ذلك ما أكد مرة أخرى أهمية الإفصاح عن المعلومات في البيانات المالية المنشورة، بعد أن أصبحت هذه البيانات مصدرا رئيسا للمعلومات بالنسبة للمتعاملين في هذه الأسواق، لكن عام 1974 شهد حدثين بارزين تركا آثارا كبيرة على مشكلة الإفصاح عن المعلومات في البيانات المالية المنشورة في ميزانيات المؤسسات الأمريكية تجلت فيما يلي:

-أولا: إتساع نطاق الإفصاح ليشمل معلومات إدارات المؤسسات.

[1]. **بالعيد محمد الكامل. دور الإفصاح المحاسبي في جعل المعلومة المحاسبية أكثر فائدة لمستخدميها.** مذكرة مقدمة لاستكمال متطلبات شهادة الماستر في العلوم التجارية. جامعة قاصدي مرباح. ورقلة. ص 12.

– ثانيا : تحول التركيز على أهداف الإفصاح إلى حماية مصالح الفئات المختلفة مثل المساهمين، و المستثمرين، و المقرضين.[1]

المطلب الثاني: تعريف الإفصاح المحاسبي وأهدافه

أولا: لقد وردت عدة تعاريف لهذا المصطلح يمكن عرض أهمها كما يلي:

"هو عملية إيصال ونقل المعلومات التي أعدت في مرحلة القياس لمن يستخدمها ويوظفها ويحتاجها، سواء داخل المؤسسة أو خارجها، بحيث يجب مراعاة أهمية المعلومات التي يفصح عنها، والوقت الذي يتم فيها الإفصاح وبأي وسيلة"[2].

"الإظهار الكامل والواضح أن الأحوال أو الظروف المختلفة في قائمة المركز المالي والقوائم الأخرى، ويتحقق ذلك من خلال المعاملة المتماثلة لكافة المصالح في المنشأة، والصدق المحاسبي في القوائم المالية وتقديم البيانات غير المتحيزة عن حقيقة النشاط الإقتصادي للإعتماد عليها في إتخاذ القرارات الصائبة"[3].

"هو إظهار كل المعلومات التي قد تؤثر في موقف متخذ القرار إتجاه قرار معين يتعلق بالوحدة المحاسبية، كما يعني أيضا أن تظهر المعلومات في القوائم والتقارير المحاسبية بلغة مفهومة للقارئ الواعي دون لبس أو تظليل أو مراوغة"[4].

" شمول كل التقارير المالية على جميع المعلومات اللازمة لإعطاء مستخدم هذه التقارير صورة واضحة وصحيحة عن الوحدة المحاسبية"[5].

" يبين المعارف أو نقل المعلومات من مصدر إنتاجها إلى مستقر الإستفادة منها أي إستخدامها، فالإفصاح هو نقل هادف للمعلومات ممن يعلمها لمن لا يعلمها "[6].

من خلال التعاريف التي سبق ذكرها، يتضح بأن الإفصاح المحاسبي يركز على موضوع توصيل المعلومات إلى المستفيدين بهدف توضيح حقيقة الوضع المالي للمنشأة، دون تظليل بشكلٍ يسمح

---

[1]. **أحمد مخلوف. الازمة العالمية واشراف الحل باستخدام مبادئ الإفصاح والشفافية وحوكمة الشركات**. مداخلة في ملتقى دولي تحت عنوان. الازمة الاقتصادية الدولية والحوكمة العالمية. جامعة سطيف. أكتوبر 2009. ص10.

[2]. **بالعيد محمد الكامل**. مرجع سابق. ص 10.

[3].**مسعود صديقي. مرزوقي مرزوقي. التوحيد المحاسبي الدولي بين المأمول والموجود**. ملتقى دولي تحت عنوان. النظام المحاسبي المالي الجديد في ظل معايير المحاسبة الدولية. المركز الجامعي بالوادي. جانفي 2010. ص 3.

[4]. **محمد سمير الصبان. دراسات في المحاسبة المالية. أصول القياس وأساليب الاتصال المحاسبي**. الدار الجامعية للطباعة والنشر بيروت. بدون سنة نشر. ص 103.

[5]. **رولا كاسر لايقة. القياس والافصاح المحاسبي في القوائم المالية ودورهما في ترشيد قرارات الاستثمار**. مذكرة لنيل درجة ماجستير في المحاسبة المصرفية.جامعةتشرين.سوريا.2007. ص 154.

[6]. **محمد سمير الصبان. دراسات في المحاسبة المالية**. مرجع سابق. ص 350.

بالإعتماد على تلك المعلومات في إتخاذ القرارات، وكذلك الربط بين درجة الإفصاح وتخفيض حالة عدم التأكد لدى المستفيدين، من خلال نشر كل المعلومات الإقتصادية، ومن المشار إليه ظهور الكثير من التفسيرات له، حيث يتغير مفهوم ومتطلبات البيئة التي يعمل من خلالها.

الإفصاح والشفافية:

إستحوذ مفهوم الشفافية إهتمام العديد من السياسيين والإقتصاديين والإداريين والتربويين، بسبب التطورات الفكرية والإدارية والتقنية، ونتيجة لذلك تعددت تعريفات الشفافية ومضامينها إلا أن جميع التعريفات تدعو إلى جوهر واحد يرتبط بعمليات أربعة هي: المصداقية، الإفصاح، الوضوح، المشاركة، ويرى الكثيرون أن الشفافية تعني أن تكون كل الحقائق معروضة ومتاحة للبحث والمساءلة والنقاش، بهدف تحسين كل الممارسات الإدارية التي تجرى فيها لتحقيق الأهداف التي تسعى لها المؤسسة، ويمكننا أن نلخص مضمون الشفافية في الشكل رقم01:[1]

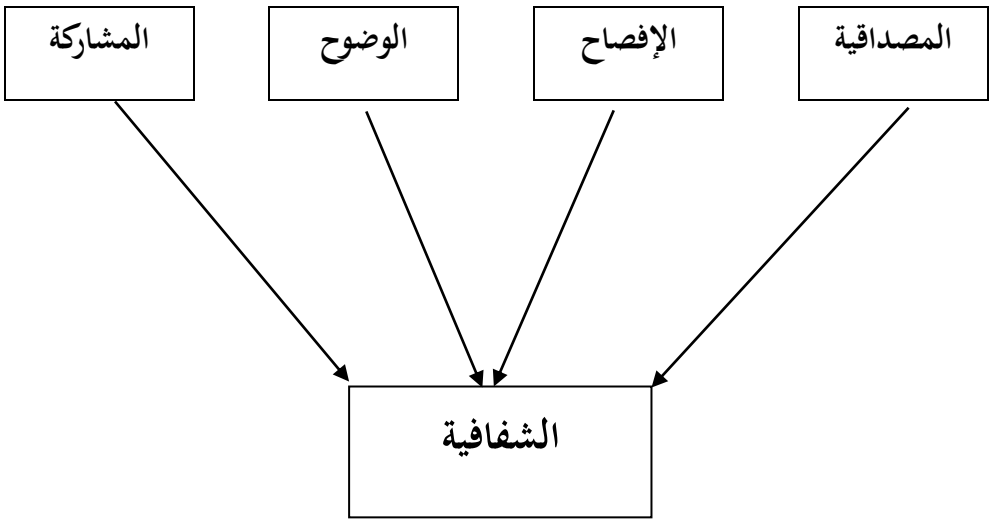

الشكل رقم 01: يمثل مضمون الشفافية في الإفصاح المحاسبي.

الإفصاح المناسب:

كان (Moonitz) من أوائل الباحثين الذين تعرضوا لمفهوم الإفصاح المناسب، في دراسة له صدرت عن المعهد الامريكي للمحاسبين القانونيين، بين فيها أن معيار الإفصاح المناسب يجب أن يكون مرناً في إطار عناصره الرئيسية، التي تشمل طبيعة المعلومات التي يجب الإفصاح عنها في القوائم المالية، ولخص المفهوم كما يلي " يجب على التقارير المالية أن تفصح عن جميع المعلومات الضرورية الكفيلة بجعلها غير مظللة".

[1]. **أحمد فتحي أبو كريم. الشفافية والقيادة في الإدارة**. دار حامد للنشر والتوزيع. الطبعة الاولى. عمان. الأردن.2003. ص 65.

وقد حددت لجنة إجراءات التدقيق المنبثقة عن المعهد الامريكي للمحاسبين القانونيين، ماهية الإفصاح المناسب بما يلي " أن معطيات عرض المعلومات في القوائم المالية، وفقاً لمبادئ المحاسبة المتعارف عليها تقتضي بتوفير عنصر الإفصاح في هذه القوائم، وذلك بشأن جميع الأمور المادية (الجوهرية) وأن عنصر الإفصاح المقصود هنا على صلة وثيقة بشكل ومحتوى القوائم المالية، والمصطلحات المستخدمة فيها، وأيضاً بالملاحظات المرفقة بها، وبكل ما فيها من تفاصيل، وذلك بكيفية تجعل تلك القوائم لها قيمة إعلامية من وجهة نظر مستخدمي هذه القوائم"، ويحدد الباحثون ضمن هذا السياق مستويين للإفصاح هما: المستوى المثالي للإفصاح والمستوى الممكن من الإفصاح.

ومع أنه لا يمكن تحديد العوامل والإعتبارات التي تحدد المستوى المثالي للإفصاح من الناحية النظرية الممكنة، إلا أن هذا المستوى لا يمكن توفره من الناحية الواقعية، وذلك لعدة أسباب أهمها على حد قول (Sterling) هو عدم الإلمام الكامل بطبيعة النماذج المختلفة والمتعددة للقرارات التي تنظر إلى البيانات المحاسبة كمدخلات لها، وكذلك عدم الإلمام بمدى حساسية هذه القرارات للبدائل المختلفة من المعلومات المحاسبية، بالإضافة الى التفاوت الكبير بين درجة إستجابة متخذي تلك القرارات لأنماط المعلومات التي توفر لهم نظم القياس المحاسبي المختلفة.[1]

ثانيا: أهداف الإفصاح المحاسبي:

لابد من أن لكل شيء هدف، وعليه فإن الإفصاح المحاسبي في التقارير المالية له هدف وغرض كما بينته دراسة سابقة توجه سلوك المنشأة لوجهة معينة من قبل الجهات التي تملك سلامة فرض الإفصاح عن معلومات معينة[2]

وقد بين (السيد أحمد) بأنه يوجد اتجاهين في الإفصاح[3]:

أولا–الإتجاه التقليدي في الإفصاح: وهو الذي يهدف ويهتم بالمستثمر الذي له دراية محدودة بإستخدام القوائم المالية، فيفي بضرورة تبسيط المعلومات المنشورة، بحيث تكون مفهومة للمستثمر ومحدودة المعرفة، مع التركيز على المعلومات التي تتصف بالموضوعية والبعد عن تقديم المعلومات التي تعكس درجة كبيرة من عدم التأكد، وفي ذلك كله حماية لهذا المستثمر من التعامل غير العادل في سوق المال.

---

[1]. **أحمد فتحي أبو كريم**. مرجع سابق. ص 64.

[2]. **طه عبد الجبار. الإفصاح المحاسبي ودوره في تنشيط أسواق المالية العربية**. مجلة مركز صالح كمال للاقتصاد الإسلامي. جامعة الازهر العدد التاسع 1999. ص 270.

[3]. **السيد أحمد. مدى أهمية المعلومات المحاسبية للمستثمرين**. منهج مقترح لتطوير الإفصاح المحاسبي لتنشيط سوق المال المصري. مجلة البحوث 1993. ص 104. 105.

ثانيا–الإتجاه المعاصر والمتطور في الإفصاح: يهدف إلى تقديم المعلومات الملائمة في إتخاذ القرارات، وفي ظل هذا الهدف فإن نطاق الإفصاح لم يعد قصرا على تقديم المعلومات المالية التي تتمتع بأكبر قدر من الموضوعية، والتي تتناسب مع قدرات المستثمر العادي، بل يتسع نطاق الإفصاح ليشمل المعلومات الملائمة التي تحتاج إلى درجة كبيرة من الدراية والخبرة في فهمها وإستخدامها والتي يعتمد عليها المستثمرين الواعدين والمحللين الماليين في إتخاذ قراراتهم.

ومن أمثلة تلك المعلومات الخاصة تأثر تغيرات مستويات الأسعار والتنبؤات المالية، وإعداد تقارير قطاعية على أساس خطوط الإنتاج، أي المناطق الجغرافية وإعداد التقارير المرحلية والمعلومات المتعلقة بالإتفاق، والإستثمار الحالي ومصادر تمويله، ونصيب السهم من الربح ومكاسب وخسائر العمليات اللوجستية والسياسات، وتوزيع الأرباح وخطط وأهداف الإدارة في المستقبل .

وعليه فإن الباحث يستخلص أن أهداف الإفصاح المحاسبي في التقارير المالية تكمن في مدى توافر المعلومات الدقيقة والموثوق بها، والتي يعتمد عليها في إتخاذ القرارات، وأن تكون المعلومات خالية من الغش والخداع، وأن يكون تقديمها في المواعيد المحددة ليتم نشرها حتى تتم الإستفادة منها جميع الجهات المعنية.

المطلب الثالث: أنواع الإفصاح المحاسبي وأهميته

أولا: أنواع الإفصاح المحاسبي

1–الإفصاح الكامل: يقصد به شمولية التقارير المالية وأهمية تغطيتها، لأي معلومات ذات أثر محسوس على القارئ وأهمية هذا النوع من الإفصاح من أهمية القوائم المالية كمصدر أساسي يعتمد عليه في إتخاذ القرارات، ولا يقتصر الإفصاح على الحقائق حتى نهاية الفترة المحاسبية، بل يمتد إلى بعض الوقائع اللاحقة لتواريخ القوائم المالية والتي لها تأثير على مستخدميها.

2–الإفصاح العادل: ويهدف إلى الرعاية المتوازنة لإحتياجات جميع الأطراف المالية، إذ يتوجب إخراج القوائم المالية والتقارير بالشكل الذي لا يقدم أو يفضل مصلحة فئة معينة على مصلحة الفئات الأخرى.

3–الإفصاح الكافي: يشمل تحديد الحد الأدنى الواجب توفيره من المعلومات المحاسبية في القوائم المالية، ويمكن ملاحظة أن مفهوم الحد الأدنى غير محدد بشكل دقيق، إذ يختلف حسب الإحتياجات والمصالح بالدرجة الأولى كونه يؤثر تأثيراً مباشراً في إتخاذ القرار، فضلا عن أنه يتبع للخبرة التي يتمتع بها الشخص المستفيد.

4-الإفصاح الملائم: هو الإفصاح الذي يراعي حاجة مستخدمي البيانات، وظروف المنشأة وطبيعة نشاطها، إذ أنه ليس من المهم فقط الإفصاح عن المعلومات المالية، بل الأهم أن تكون ذات قيمة ومنفعة بالنسبة لقرارات المستثمرين والدائنين وتتناسب مع نشاط المنشأة وظروفها الداخلية.

5-الإفصاح الوقائي: إن الإفصاح عن المعلومات المحاسبية بالشكل الذي يجعل التقارير المالية غير مظللة لمستخدميها وخاصة المستثمر منهم، حيث يهدف هذا النوع من الإفصاح إلى حماية المجتمع المالي، ويسمى بالإفصاح الوقائي (التقليدي) ويتطلب الكشف عن الأمور الآتية:

- السياسة المحاسبية.
- التغير في السياسة المحاسبية.
- تصحيح الأخطاء في القوائم المالية.
- المكاسب والخسائر المحتملة.
- الإرتباطات المالية.
- الأحداث اللاحقة.

6-الإفصاح التثقيفي: لقد ظهر هذه النوع من الإفصاح إثر تزايد أهمية الملائمة، حيث ظهرت المطالبة بالإفصاح عن المعلومات الملائمة لإتخاذ القرارات كالإفصاح عن مكونات الأصول الثابتة والمخزون السلعي، والإفصاح عن سياسة الإدارة المتبعة الخاصة بتوزيع الأرباح والهياكل التمويلية للمؤسسة.

7-الإفصاح التفاضلي: تعرض بعض أدبيات المحاسبة مفهوم الإفصاح التفاضلي، حيث يتم التركيز في القوائم المالية بصورة ملخصة ومختصرة عن التفاضل، أو التفاوت بين البنود بعقد المقارنات لتوضيح التغييرات الجوهرية، وتحديد الإتجاه العام لتلك التغيرات.

يعتمد الإفصاح التفاضلي على التقارير السنوية المختصرة بحجة أن بعض المساهمين يحتاجون إفصاحا شاملا، ولكن الكثير منهم لا يحتاجون إلى معلومات مالية ملخصة وذات تحليل فني أقل، أي أن مؤيدي الإفصاح التفاضلي يفترضون مستثمر أقل دراية وإستيعابا من المستثمر العادي، الذي تفرضه مهنة المحاسبة، ومع ذلك فإن إستخدام القوائم المالية الملخصة والمختصرة ما زال محل خلاف، وهو وإجراء غير مقبول عموما.[1]

8-الإفصاح الشامل: لا يعني أن تكون المعلومات كثيرة وتفصيلية ، ولكن يقصد به أن يوصل إلى مستخدمي المعلومات المحاسبية كل الحقائق الهامة، والملائمة والمتعلقة بنتيجة العمليات والمركز المالي وعادة ما يتطلب الأمر المفاضلة بين بديلين من أجل تحديد كمية ونوعية المعلومات الواجب الإفصاح

[1]. **رضوان حلوة حنان. مدخل النظرية المحاسبية. الإطار الفكري والتطبيقات العملية**. دار وائل للنشر. ط1. عمان. الاردن. 2005. ص 218.

عنها، ووفقا للبديل الأول يفصح عن قدر كاف من المعلومات قد تستلزم مزيد من الوقت والجهد لتحليلها وإستيعابها، فضلا عن زيادة تكاليف إعدادها، وقد يكون التفصيل الشديد في المعلومات على حساب العناصر الهامة الواجب إبرازها، ولكن لا يجب أن يكون الاختصار بالقدر الذي يخفي حقائق هامة، أو يكون سببا في تظليل وسوء الفهم لمستخدمي هذه المعلومات[1].

الإفصاح المحاسبي طبقا للتشريعات: ونميز بين نوعين حسب التشريعات

أ –الإفصاح الاختياري: يتم وفقًا لسلوك الإدارة التي ترى ضرورة حجب بعض المعلومات المتعلقة بنشاط المؤسسة، بما يكفل حمايتها في المستقبل غير أن هذا التصرف تشوبه الشكوك حول رغبة المدراء في حفظ هذه المعلومات لتحقيق مصالح ذاتية، وأيضا قصر النظر بشأن المعاملات في أسهم المؤسسة بالبورصة.

ب –الإفصاح الإجباري: نظرًا لعدم وجود إتفاق حول مدى الإفصاح الذي يلبي رغبات المستفيدين من المعلومات المنشورة في التقارير المالية وغيرها، ونظرا لتضارب المصالح بين مختلف الأطراف لجأت الجهات الرسمية المعنية بالإفصاح في التقارير إلى التدخل في زيادة محتوى المعلومات المنشورة في القوائم المالية، وعليه فإن هذا الإفصاح قائم على التشريعات والتعليمات التي تجبر المؤسسة على الإفصاح عن المعلومات التي تحاول الإدارة حجبها.[2]

ثانيا: أهمية الإفصاح المحاسبي:

للإفصاح المحاسبي أهمية كبيرة بالغة، وسنذكر بعض أهميته في النقاط الآتية:

– توفير المعلومات التي تفيد المستثمرين الحاليين والمرتقبين والدائنين الحاليين وغيرهم من مستخدمي المعلومات لترشيد القرارات الإستثمارية والإئتمانية وغيرها من القرارات الإقتصادية.

– توفير المعلومات التي تفيد المستثمرين الحاليين والمرتقبين والدائنين الحاليين والمرتقبين حول التدفقات النقدية وذلك من تقدير حجم وتوقيت التدفقات النقدية المتوقعة.

– تقديم المعلومات المتعلقة بالموارد الإقتصادية للمنشأة وإلتزاماتها والتغيرات التي تطرأ على هذه الموارد والإلتزامات.

– يساعد في توفير المعلومات اللازمة لتقييم أداء وقدرة الإدارة على النهوض بمسؤوليتها والحكم على كفاءة أدائها.[3]

---

[1]. **هادي رضا الصفار. مبادئ المحاسبة المالية. القياس. الاعتراف والافصاح في التقارير المحاسبية**. دار الثقافة للنشر والتوزيع. الأردن. 2009. ص 37.

[2]. **مؤيد رافي حنفي. تحليل القوائم المالية (مدخل نظري وتطبيقي)**. دار النشر والتوزيع والطباعة. طبعة 1. 2009. ص 26.

[3]. **امين السيد أحمد لطفي. نظرية المحاسبة. منظور التوافق الدولي**. الدار الجامعية. مصر. الاسكندرية. 2005. ص 34.

– تساعد المعلومات المتوفرة في التقارير المالية المساهمين في بيان مدى نجاح الإدارة في إدارة الأموال إدارة إقتصادية التي تهدف إلى تنمية حقوق المساهمين.

– يؤدي إلى توفير قوائم وتقارير مالية إضافية معدلة للتقلبات في المستوى العام للأسعار، بالإضافة إلى القوائم التاريخية غير المعدلة.

– يمكن من إظهار القيمة الإقتصادية الحقيقية لبعض عناصر الموارد الهامة التي يرتكز عليها مستقبل الوحدة المحاسبية، وإستمرارها في صورة قوائم وتقارير مساعدة تهربا من الموضوعية والتكلفة التاريخية وإبقاءها عليها في نفس الوقت.

– يمكن من إظهار مدى مساهمة الوحدة المحاسبية في تحمل مسؤوليتها الإجتماعية في صورة قوائم وتقارير لا يعتمد فيها على إمكانية القياس النقدي.[1]

– يؤدي إذا ما تم الإستفادة من إمكانيات التطبيق التي ينتجها إلى إظهار صورة الوحدة المحاسبية والإطار البيئي الذي تعمل في ظله بما يقارب من الحقيقة المرغوب معرفتها عنه.

وكل ذلك وما شابه لا شك يؤدي إلى زيادة قيمة المعلومات المحاسبية عن الوحدة المحاسبية حيث يمكن من التغلب على العديد من أوجه القصور التي تنشأ عن الإفتراضات المحاسبية التي لا محل لها أو لإستمراريتها (ثبات القوة الشرائية للنقود مثلا)[2].

ثالثا: خصائص الإفصاح المحاسبي:

لقد أدى ترجيح كفة خاصية الملائمة على حساب الخصائص الأخرى للمعلومات المحاسبية، إلى توسيع نطاق الإفصاح المرغوب في القوائم المالية المنشورة من زوايا متعددة، والدعوة لإستخدام أنماط جديدة من المقاييس المحاسبية مبنية على مفاهيم مستمدة من نظرية الإحتمالات[3]، وحيث يرى العديد من الباحثين أن كثير من الأرقام التي تظهر في القوائم المالية كمخصصات الديون المشكوك فيها مثلا ومصاريف الإهتلاك وغيرها، إنما يتم تقديرها في ظل حالة عدم التأكد، مما يجعل من قيمتها التي تظهرها القوائم المالية محل تساؤل.

أولا–الإفصاح عن الملاحظات والهوامش: شهدت التقارير المالية في العصر الحديث إتجاها كبيرا نحو استعمال الملاحظات والهوامش، حتى أطلق على هذه الحقبة عصر الهوامش، ويعتبر إستعمال الملاحظات في الهوامش تحسنا في عملية الإفصاح المحاسبي، كونها عززت من الإتجاه نحو الإفصاح الكامل للأحداث المالية وعرض البيانات المالية الملائمة، إلا أن الإستخدام المفرط للهوامش أي الإيضاحات قد يعوق تطور القوائم المالية نفسها، إلا أن ذلك سيؤدي إلى إخلال الإيضاحات الواردة

[1]. **امين السيد أحمد لطفي**. مرجع سابق. ص 35.

[2]. **محمد سمير**.مرجع سابق. ص 104.

[3] . **أمين السيد محمد لطفي**.مرجع سابق. ص 163.

في الهوامش، بحيث تتضمن المعلومات الأكثر أهمية فيتم إستعمالها كمبرر لعدم الإفصاح الكامل في صلب القوائم المالية، وتتمتع الإيضاحات المرفقة بالقوائم المالية بعدة مزايا، حيث يتم إستخدامها في النواحي الأتية:

-عرض المعلومات غير الكمية كجزء مكمل للتقارير المالية.

- لعرض أية معلومات كمية أو وصفية ذات أهمية ثانوية.

- الإفصاح وبمقدار أكبر من التفصيل مقارنة بما يتم عرضه في صلب القوائم المالية.[1]

ثانيا-الإفصاح عن الجداول والملاحق الإضافية: في إطار عرض القوائم المالية المستندة إلى الإفصاح، فإن الجداول الإضافية يتم إبرازها بشكل مستقل عن الإيضاحات، حيث تعتبر المعلومات الواردة فيها أقل أهمية عن تلك الواردة في صلب القوائم المالية، وتساعد هذه الجداول في زيادة فهم القوائم المالية من قبل مستخدميها.

أما الملاحق أو القوائم الإضافية فإن لها وظيفة مختلفة عن الجداول، حيث تتضمن هذه القوائم معلومات إضافية يتم تنظيمها بأشكال مختلفة أكثر من كونها معلومات أكثر تفصيلا، ومن الأمثلة عليها قوائم الإفصاح عن أثر التغيرات في المستوى العام للأسعار، كما أن تقرير مدقق الحسابات لا يعتبر المكان المخصص للإفصاح عن المعلومات المالية المتعلقة بالمؤسسة لكنه يستخدم كوسيلة للإفصاح عن المعلومات المالية الآتية:

- الأثر المادي لإستخدام طرق محاسبية تختلف عن الطرق المقبولة قبولا عاما.

- الأثر المادي للقبول من طريقة محاسبية مقبولة قبولاً عاماً إلى طريقة أخرى.

- الإختلاف في الرأي بين المراجع والعميل بخصوص قبول طريقة أو أكثر من الطرق المحاسبية المستخدمة في إعداد التقارير المالية.[2]

[1]. **رضوان حلوة حنان**. مرجع سابق. ص 101.

[2]. **رضوان حلوة حنان**. مرجع سابق. ص 101.

المبحث الثاني: المقومات الأساسية للإفصاح عن المعلومات المحاسبية

إن الإفصاح المحاسبي الذي يمكن المستفيدين من الحصول على المعلومات المحاسبية يمتاز بمجموعة من المقومات والتي سنتطرق إلى بعض منها من خلال:

المطلب الأول: مقومات الإفصاح المحاسبي ومتطلباته.

أولا: مقومات الإفصاح المحاسبي: يمكن إجمال مقومات الإفصاح المحاسبي التي تجعل معلوماته ذات ثقة وفائدة سواء في داخل المؤسسة أو خارجها فيما يلي:

المستفيدون والمستخدمون للمعلومات المحاسبية: تلجأ فئات متعددة لإستخدام المعلومات المحاسبية في عملية إتخاذ القرارات الإقتصادية الرشيدة، ومن بين هؤلاء المستخدمين نجد المساهمين أو المستثمرين، والمقرضين والدائنين وكذلك العملاء والأجهزة الحكومية بمختلف مؤسساتها.

وسنتطرق إلى هؤلاء المستفيدين بشيء من التفصيل كما يلي:

1- **المساهمين والمستثمرين:** يعتبر المساهمين و المستثمرين من أهم الفئات التي تستخدم المعلومات المحاسبية من خلال ما تنشره القوائم المالية للوحدات الإقتصادية، وتتسع هذه الفئة لتشمل المستثمرين من الأفراد ذوي الموارد المحدودة وكذا المؤسسات المالية كبيرة الحجم، وتتضمن القرارات التي تتخذ من جانب هذه الفئة تحديد التوقيت المناسب لشراء أو بيع قيم الأسهم، وبالنسبة للقرارات الإستثمارية يكون التركيز على كفاءة محفظة الأوراق المالية بدلالة المعلومات المحاسبية التي تساعد على قياس مستوى المخاطر المالية والعائد على الإستثمار وتوزيعات الأرباح ومستوى السيولة[1].

2- **المقرضين والدائنين:** تلعب المعلومات المحاسبية المنشورة في القوائم المالية دورا هاما في توضيح درجة العلاقة القائمة بين المؤسسة ومقدمي القروض من البنوك ومؤسسات الإستثمار، ففي مرحلة تقرير منح القروض يقوم المقرض بتطبيق إجراءات تقييم معيارية على مستوى بيانات القوائم المالية للمؤسسة للوقوف على السيولة والربحية ودرجة الرفع التمويلي، ويعتمد على هذه المؤشرات في تحديد قيمة القرض ومعدل الفائدة ونوع الضمان المطلوب.

3- **المديرين والعاملين:** يحتاج العاملين إلى المعلومات المحاسبية كونهم يتطلعون دائما إلى إستمرار العمليات التشغيلية لشركاتهم مع تحقيقها لمعدلات أرباح مرتفعة، وبالإضافة إلى ذلك فإن المديرين يعتمدون على المعلومات المحاسبية لإتخاذ قراراتهم المختلفة، وتقوم المحاسبة الإدارية باعتبارها جزء مهم في نظام المعلومات المحاسبي، بإمداد المدراء بهذه المعلومات النوعيةفي القوائم المالية لتحديد مكافآتهم الدورية.

[1].**عطا الله وارد خليل. محمد عبد الفتاح العشماوي. الحكومة المؤسسة المدخل لمكافحة الفساد في المؤسسات العامة والخاصة.** مكتبة الحرية للنشر والتوزيع. الاسكندرية. 2008. ص 107.108.

4- **العمـــلاء:** تلعـب المعلومـات المحاسـبية دورا أساسـيا في توضـيح درجـة العلاقـة بـين المؤسسـة وعملائهـا وتوظيف هذه العلاقة في شكل تعهدات قانونية.

5- **الحكومـات ووكالاتهـا ومؤسسـاتها:** تهـتم الحكومـات ووكالاتهـا بعمليـة توزيـع المـوارد، وبالتـالي أنشـطة الوحـدة الاقتصـادية، كمـا يطلبـون معلومـات مـن أجـل تنظـيم هـذه الأنشـطة، وتحديـد السياسـات الضـريبية، وكذلك إستخدام تلك المعلومات كأساس لإحصاءات الدخل القومي وإحصاءات أخرى.

وتحتـاج الأجهـزة الحكوميـة المختلفـة إلى تقـارير خاصـة بالإضـافة إلى حاجاتهـا للمعلومـات الـتي تنشـرها القـوائم الماليـة وذلـك لتحقيـق أهـداف الرقابـة والإشـراف أو للإسترشـاد بهـا في تعظـيم مـوارد الدولـة السيادية.

والشكل التالي يوضح علاقة العمل المحاسبي بالأطراف المستفيدة الداخلية والخارجية.[1]

الشكل رقم: 02 علاقة العمل المحاسبي بالأطراف المستفيدة الداخلة والخارجة.

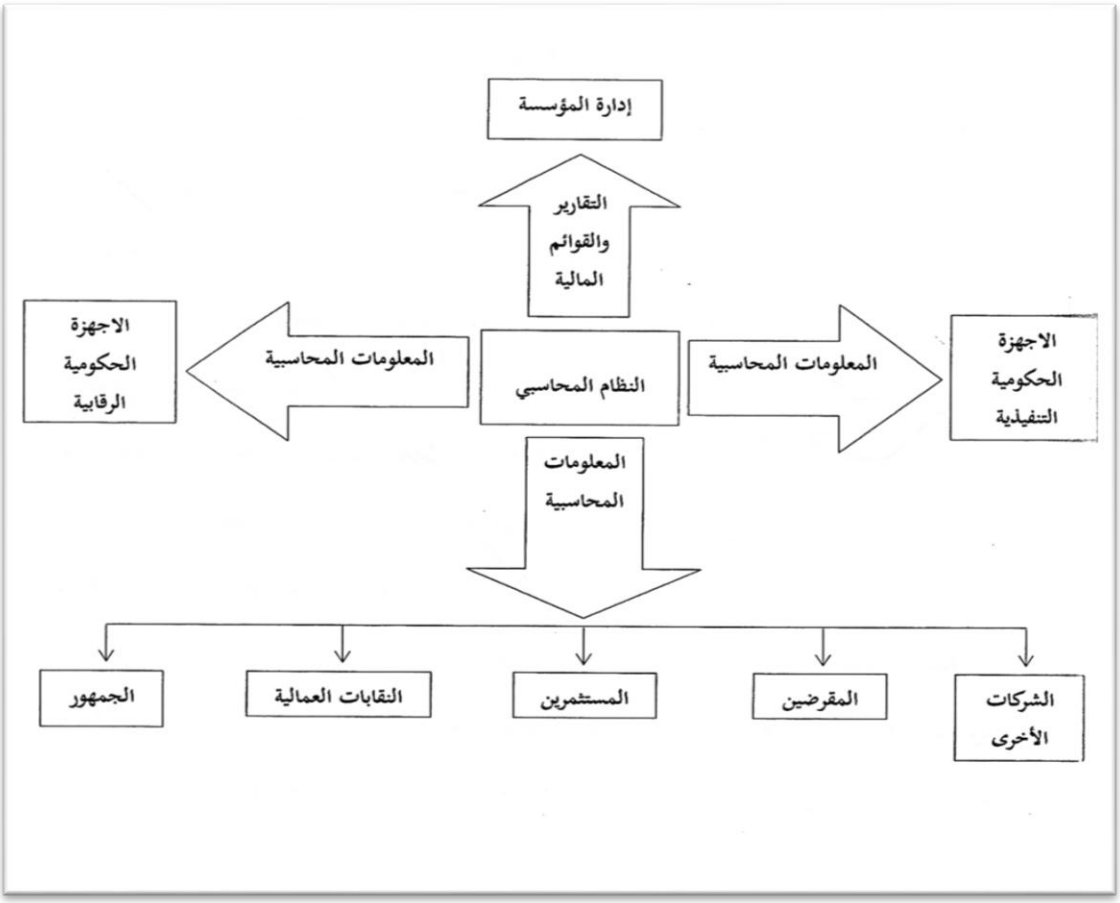

المصدر: محمد سمير الصبان دراسات في الحاسبة المالية ص 109.

[1]. **محمد سمير الصبان**. مرجع سابق. ص 127.

ثانيا: متطلبات الإفصاح عن المعلومات المحاسبية: يرتكز الإفصاح عن المعلومات المحاسبية في القوائم المالية المنشورة على بعض المتطلبات نذكر منها:

1- تحديد المستخدم المستهدف للمعلومات المحاسبية: تتعدد الفئات المستخدمة للمعلومات المحاسبية، كما تختلف طرق إستخدام هذه المعلومات، فمنها من يستخدمها بصورة مباشرة، ومنها من يستخدمها بصورة غير مباشرة.

ومن الأمثلة على مستخدمي المعلومات المحاسبية الملاك الحاليون والدائنون والموظفون والجهات الحكومية، وبالتالي فإن تحديد الجهة يساعد في تحديد الخواص الواجب توفرها في تلك المعلومات من جهة نظر تلك الجهة سواء من حيث المحتوى أو صورة العرض، ذلك لأن مدى ملائمة مجموعة من الإيضاحات المتوفرة في البيانات المالية ستتوقف على جانب كبير منها على مدى ما تمتلكه الجهة المستخدمة لهذه البيانات من مهارة وخبرة في تفسير تلك الملاحظات.

2- نوع المعلومات المحاسبية التي يجب الإفصاح عنها: بعد تحديد المستخدم المستهدف للمعلومات المحاسبية تأتي الخطوة التالية، وتتمثل في تحديد طبيعة ونوع المعلومات التي يجب الإفصاح عنها، وتتمثل المعلومات التي يتم الإفصاح عنها حاليا في البيانات المالية المحتواة في القوائم المالية التقليدية، ولكن نظرا لتعذر الإفصاح عنها في صلب القوائم المالية تعُرض في الملاحظات المرفقة بالقوائم المالية، ولكن القوائم تعد في واقع الأمر إفتراضات وأعراف ومبادئ تدخل في نطاق متعارف عليه بين المهنيين، لذلك يترتب على ذلك نشوء مجموعة من القيود والمحددات على كل نوع وكمية المعلومات الظاهرة في القوائم المالية.[1]

3- أساليب الإفصاح عن المعلومات المحاسبية: يفترض الباحثان ((jiki.and.jeadicke بأن البدائل المختلفة من أساليب عرض المعلومات في القوائم المالية، تترك أثارا مختلفة على متخذي القرارات ممن يستخدمون تلك المعلومات، ولذا يتطلب الإفصاح أن يتم عرض المعلومات فيها بطريقة يسهل فهمها، كما يتطلب أيضا ترتيب وتنظيم المعلومات فيها بصورة منطقية تركز على الأمور الجوهرية، بحيث يمكن للمستخدم قراءتها بسهولة، عموما جرى العرف على أن يتم الإفصاح عن المعلومات ذات الأثار المهمة على قرارات المستخدم المستهدف في صلب القوائم المالية، في حين يتم الإفصاح عن المعلومات الأخرى خصوصا التفاصيل إما في الملاحظات أو الإيضاحات المرفقة في القوائم، أو في جداول مكملة لاحقة بها، كما يتطلب الأمر في بعض الأحيان الإفصاح عن المعلومة الواحدة نفسها إذا كانت مهمة في أماكن متعددة من البيانات المالية.[2]

---

[1]. **محمد سمير الصبان**. مرجع سابق. ص 114.

[2]. **خالد جمال الجعرات**. **معايير التقارير المالية**. إثراء للنشر والتوزيع. طبعة 1. 2008. ص 60.

المطلب الثاني: طرق الإفصاح المحاسبي والعوامل المؤثرة فيه

أولا: طرق الإفصاح المحاسبي تتمثل طرق الإفصاح فيما يلي:

1- الإفصاح في صلب القوائم المالية: يعتبر من أوائل الأساليب والطرق إستخداما، وتكمن أهمية الإفصاح فيها إلى أهمية شكل العرض في القوائم المالية، وأغلب الإفصاحات المقدمة في القوائم هي عن بيانات مالية يمكن قياسها وبدرجة عالية من الدقة والثقة.

2- إستخدام المصطلحات والعرض المفصل: إن أهمية إستخدام المصطلحات وبعض التفصيلات تمكن في المساعدة على الوصف الصحيح لبنود القوائم، من أجل تسهيل الفهم وتقليل الغموض في المعلومات، كما أن للإختصار في بعض البنود أهمية بالغة تكمن في تحديد المعنى بدقة وتجنيب التظليل.

3- الإفصاح عن الملاحظات: لقد تطور حجم وجود الملاحظات في التقارير السنوية نتيجة أهميتها في التفسير، وشرح البنود الغامضة وضروريتها لضمان أفضل عرض لتلك المعلومات، ومع تجنيب التكرار في الشرح وكذا عدم الإفراط في إستخدامها.

4- إستخدام الجداول والملاحق الإضافية: إن تقديم جداول بشكل مستقل عن القوائم المالية يبين أن المعلومات التي تحتويها أقل أهمية من المعلومات الواردة في القوائم المالية، ولكنها تساعد في تسهيل الفهم، كما أن إستخدامها يكون من أجل معلومات إضافية مكملة ومهمة للفهم.[1]

ثانيا: العوامل المؤثرة في الإفصاح المحاسبي وحدوده

1- العوامل المؤثرة فيه: إن عملية الإفصاح المحاسبي عن المعلومات المحاسبية ليست غاية في حد ذاتها، ولكنها تهدف إلى تقديم المعلومات التي تكون مفيدة وفي إتخاذ القرارات، فأهدافها ليست ثابتة ولكنها تتأثر بعدة عوامل منها[2]:

أ- **نوعية المستخدمين وطبيعة إحتياجاتهم:** لابد أن تعطي المؤسسات إهتماما خاصا في قوائمها المالية، لتلبية إحتياجات المستخدمين الرئيسيين، والذين لهم مصالح مباشرة أو غير مباشرة، فمن الطبيعي أن تختلف طبيعة المعلومات المفصح عنها بالقوائم المالية بإختلاف نوعية المستخدمين الرئيسيين في كل دولة.

ب- **الجهات المسؤولة عن وضع معايير الإفصاح:**وتتمثل في الجهات المنظمة والمسؤولة عن تطوير وتنظيم وإصدار معايير الإفصاح، حيث تختلف بإختلاف مداخل التنظيم المحاسبي المعتمدة بكل دولة،

---

[1]. **السعدي عياد. أثر مخرجات النظام المحاسبي المالي في صنع قرار التمويل في المؤسسة الاقتصادية**.مذكرة ماجستير تخصص علوم تجارية. 2014. ص 21.

[2]. **زغدار أحمد سفير محمد. خيار الجزائر بالتكيف مع متطلبات الافصاح وفق معايير المحاسبة الدولية IAS/IDRS** . مجلة الباحث. العدد. 07. ص 84.

إذ نجد في العديد من الدول وخاصة النامية منها أن الأطراف المؤثرة على عملية الإفصاح، غالبا ما تكون من المنظمات المهنية والحكومية.

ت- **المنظمات والمؤسسات الدولية:** بالإضافة إلى المنظمات والقوانين المحلية، فإن المنظمات والمؤسسات الدولية من الأطراف المؤثرة على عملية الإفصاح، ومن أهم هذه المنظمات لجنة معايير المحاسبة الدولية IASB، حيث تحاول تحسين جودة المعلومات المفصح عنها على المستوى العالمي، ومن خلال إصدارها لمجموعة من المعايير المحاسبية.[1]

2- حدود الإفصاح المحاسبي: ساد إتجاه كبير لدى العامة خلال السنوات القليلة الماضية يطالب بدرجة أكبر من الإفصاح، ومن أسباب النمو الكبير في الإقتصاد العالمي في السنوات السابقة قدرة المؤسسات على الإتاحات الكبرى للمعلومات عبر حدود، في وقت قصير جدا من التقنيات الحديثة المعتادة، حيث يجب على المؤسسات الحذر وتقليل المخاطر التي قد تنتج عن الإفصاح عن المعلومات بشكل غير سلبي متعمد أو غير مرغوب فيه.

ففي هذا العصر الجديد يجب أن تقوم الشركة وأصحاب المصالح فيها بفحص المعلومات وتحديد الدقيق والخاطئ منها[2].

وبينما تتحرك إقتصاديات الأسواق الصاعدة بشكل عام نحو زيادة درجة الشفافية المطلوبة من المؤسسات، يكون من الضروري إيجاد حدود لذلك من أجل حماية المؤسسة من الإفصاح الذي قد يسلب قدرتها التنافسية من خلال التكلفة الإضافية.

ففي الإقتصاديات الحرة يفرض على المؤسسات الإفصاح عن المعلومات المادية فقط، وإعتبرت المحاكم الامريكية أن المعلومات تكون مادية إذا كان هناك إحتمال كبير بأن الإفصاح عن حقيقة تم إغفالها كان يمكن أن يغير من ناتج إجمالي المعلومات المتاحة من وجهة نظر المستثمر العاقل، وعلى سبيل المثال تكون الحقيقة مادية إذا كان يمكن للمستثمر أن يأخذها في إعتباره عند إتخاذ قراراً بالبيع أو الشراء أو تجميد السندات.[3]

---

[1] . **بوخاري صارة. الافصاح المحاسبي في البنوك التجارية في ظل تطبيق المعايير المحاسبية الدولية.** مذكرة ماستر في العلوم التجارية 2011. ص66.

[2] . **طارق عبد العال حماد. دليل استخدام المعايير المحاسبية الدولية والمعايير العربية المتوافقة معها.** الجزء الاول. الدار الجامعية. الاسكندرية. 2008. ص 200.

[3]. **أحمد محمد نور. شحاتة السيد شحاتة. مبادئ المحاسبة المالية المبادئ والمفاهيم والاجراءات المحاسبية طبقا لمعايير المحاسبة الدولية والمصرية.** الدار الجامعية. الاسكندرية. 2008. ص 63. 140.

المطلب الثالث: أسباب الإلتزام بالإفصاح المحاسبي في القوائم المالية ومعيقاته

أولا: أسباب الإلتزام بالإفصاح المحاسبي في القوائم المالية: يرى بعض الكتاب بأن الإفصاح المحاسبي ملزم في القوائم المالية، وهذا راجع لعدة أسباب نذكر منها:

إن تقديم المعلومات على قدرة المؤسسة تساعد على تحقيق الربح للمؤسسة، وتساعد المستفيدين على إتخاذ القرارات وزيادة التدفق النقدي، حيث أن المعلومات المتعلقة بموارد المؤسسة تنعكس على إتخاذ القرارات، وهناك مجموعة من الإرشادات التي يجب الأخذ بها عند الإلتزام بتطبيق الإفصاح المحاسبي وهي:

1- ينبغي أن يتضمن الإفصاح على المعلومات الآتية:

- النتائج المالية ونتائج عمليات الشركة.
- أهداف الشركة.
- الملكيات الكبرى للأسهم ولحقوق التصويت.
- سياسة مكافأة أعضاء مجلس الإدارة والتنفيذيين الرئيسيين، والمعلومات على أعضاء مجلس الإدارة، بما في ذلك مؤهلاتهم، وعملية الإختيار، والمديرين الآخرين في الشركة، وما إذا كان يتم النظر إليهم بإعتبارهم مستقلين.
- العمليات المتعلقة بأطراف من الشركة أو أقربائهم.
- عوامل المخاطرة المتوقعة.
- الموضوعات الخاصة بالعاملين وأصحاب المصالح الآخرين.

2- ينبغي القيام بمراجعة خارجية سنوية مستقلة بواسطة مراجع مستقل كفء مؤهل، حتى يمكنه أن يقدم تأكيدات خارجية وموضوعية لمجلس الإدارة والمساهمين، بأن القوائم المالية تمثل بصدق المركز المالي وأداء الشركة في كافة النواحي

3- إن إعداد المعلومات والإفصاح عنها ينبغي أن يكون طبقا للمستويات النوعية المرتفعة للمحاسبة والإفصاح المالي وغير المالي.

4- ينبغي على المراجعين الخارجيين أن يتقبلوا المساءلة والمحاسبة أمام المساهمين، وعليهم واجب بالنسبة للشركة هو أنه يقوموا بممارسة كافة ما تفتضيه العناية والأصول المهنية في عملية المراجعة.[1]

ثانيا: معيقات الإفصاح المحاسبي: إن الوصول إلى المستوى الأمثل من الإفصاح وذلك عندما يتم تحديد إحتياجات مستخدمي البيانات المالية بشكل دقيق، ويرافقه القدرة والرغبة لدى العامة في نشر

[1]. **محمد مصطفى سليمان. دور حوكمة الشركات في معالجة الفساد المالي والإداري.** الدار الجامعية. الاسكندرية. 2009. ص 60. 61.

مثل هذه المعلومات، وهناك العديد من المعوقات التي تحول دون الوصول إلى الإفصاح الأمثل نذكر منها:

- تساعد المنافسين الحصول على المعلومات الخاصة بالمؤسسة الأمر الذي يضر بمصلحتها.
- تؤدي المعلومات المفصح عنها إلى تحسين المناخ التفاوضي مع الإتجاهات العالمية، مما يزيد التكاليف المترتبة على المؤسسة.
- عدم قدرة الفئات المختلفة لمستخدمي البيانات المالية على فهم وإستعمال الكثير من المعلومات والبيانات المحاسبية التي يتم الإفصاح عنها.
- وجود مصادر بديلة تزود متخذي القرار بالمعلومات اللازمة بتكلفة أعلى من قيام إدارة المؤسسة بنشرها في التقارير الدورية.
- عدم إلمام المؤسسة بالإحتياجات المختلفة لفئات مستخدمي البيانات المالية من المعلومات.

المبحث الثالث: الإفصاح المحاسبي في ظل المعايير المحاسبية الدولية

لقد أولت لجنة معايير المحاسبة الدولية إهتمامها بكيفية إعداد القوائم المالية المنشورة، لأنها السبيل الوحيد لحصول المستفيدين الخارجيين على المعلومات التي يحتاجون إليها لإتخاذ قراراتهم المناسبة، وفي هذا الصدد أصدرت العديد من المعايير المحاسبية المتعلقة بكيفية إعداد وعرض القوائم مع مراعاة الإفصاح المحاسبي.[1]

ففكرة توحيد العالم محاسبيا فكرة ليست بجديدة ترجع إلى منتصف القرن 19 في إنجلترا، عند ظهور المنظمات المهنية المحاسبية، وإنتقلت هذه الفكرة إلى الولايات المتحدة، وتضاعف التوحيد المحاسبي بعد أزمة الكساد العالمي عام 1929 الذي كشف عن الكثير من التلاعبات، فظهرت هيئات محاسبة دولية عقدت مؤتمرات في مختلف البلدان، بغرض إيجاد توافق دولي حول توحيد محاسبي ووضع معايير محاسبية تلقى القبول العام.

المطلب الأول: الإيضاحات التي جاء بها المعيار الدولي المحاسبي رقم 01

أولا: تعريف المعيار المحاسبي: كلمة معيار "norme " هي كلمة ذات أصل لاتيني يقصد بها إصطلاحا القاعدة، أي أن المعيار يعتبر كقاعدة متفق عليها بين الجميع ومقياس للوصول إلى معرفة شيء ما، أما مضمونه توجد عدة تعاريف نذكر منها: [2]

– يقصد به " قواعد محددة يتم بموجبها تحديد قياس الأحداث المالية للمؤسسة، وإيصال نتائج القياس إلى مستخدمي القوائم المالية لغرض إتخاذ القرارات اللازمة من قبل مستخدميها"[3]

– إذن يمكن القول إن " المعيار المحاسبي هو المرشد الأساسي لقياس العمليات والأحداث والظروف التي تؤثر على المركز المالي للمؤسسة، ونتائج أعمالها وإيصال المعلومات للمستفيدين"

ومن أهم مزايا معايير المحاسبية نذكر ما يلي:

– تحسين جودة المعلومات المحاسبية والذي يؤدي إلى الرفع من أداء الإدارة والوصول إلى إتخاذ الفرص للدخول في أسواق المال العالمية.

– الحصول على محاسبين ذوي كفاءة عالمية يمكن إستخدامهم في الشركات الدولية.[4]

---

[1]. **أمين السيد أحمد لطفي**. مرجع سابق. ص 49.

[2]. **Gregory heen philip. la normalization comptable internationel.** revue d'économie financière p 33.

[3] . **محمد محمود عبد ربه. المعايير المصرية ومشكلات التطبيق**. جامعة عين شمس. مصر. ص 48.

[4] . **لماذا المعايير المحاسبية. من موقع**.

le 14/03/2013www.finncialmanager.wordpress.com,consulté

– السماح بإعداد قوائم مالية للشركات متعددة الجنسيات، مما يتيح للدول المستقبلة لهذه الشركات متابعة أعمالها والإستفادة منها.

ثانيا: الإيضاحات التي جاء بها المعيار الدولي رقم 01: وقد تناولت القواعد المنظمة للإفصاح في التقارير المالية، كما جاءت في المعيار المحاسبي الدولي رقم (1) ما يلي:

– المعلومات التي يجب عرضها في تقرير مجلس الإدارة.
– القواعد المتعلقة بتقرير مراجع الحسابات.
– القواعد المتعلقة بعرض القوائم المالية.
– أساليب عرض المعلومات.
– مكونات القوائم المالية.
– المعلومات التي يجب عرضها في صلب قائمة المركز المالي.
– المعلومات التي تعرض إما في صلب قائمة المركز المالي أو الإيضاحات.
– المعلومات التي يجب عرضها في صلب قائمة الدخل.
– المعلومات التي يجب عرضها في صلب قائمة الدخل أو في الإيضاحات.
– التغيرات في حقوق المساهمين.
– الإفصاح عن السياسات المحاسبية.
– الإفصاح عن التغيرات في السياسات المحاسبية.
– الإفصاح عن الأحداث اللاحقة لتاريخ الميزانية العمومية.
– فرضية إستمرارية المنشأة.
– أساس الإستحقاق المحاسبي.
– ثبات العرض.[1]

1–المعلومات التي يجب عرضها في تقرير مجلس الإدارة: ينبغي على مجلس الإدارة أن يقوم بالمهام الآتية:

– إستعراض وتوجيه إستراتيجية المؤسسة، وخطط العمل الرئيسية، والسياسية والمخاطر، والموازنات التقديرية، وخطط العمل السنوية، ووضع أهداف الآداء، ومراقبة التنفيذ وأداء المؤسسة مع الإشراف على المصروفات الرأسمالية، وعمليات الإستحواذ والتخلي عن الإستثمار.[2]

[1] . **أحمد السيد أحمد لطفي**. مرجع سابق. ص 67.

[2]. **محمد مصطفى سلمان**. مرجع سابق. ص 63.

– إختيار وتحديد المكافآت والمرتبات بالإشراف على كبار التنفيذيين بالمؤسسة وإستبدالهم إذا لزم الأمر، مع الإشراف على التخطيط وتداول المناصب، ويجب أن يظهر تقرير مجلس الإدارة جميع المعلومات العامة ذات العلاقة، وهناك أنواع معينة من المعلومات يمكن أن تعرض مباشرة من قبل الإدارة في شكل تقرير رئيس مجلس الإدارة، ويجب أن تشمل هذه المعلومات مايلي:

– الأحداث غير المالية والتغيرات التي طرأت خلال سنة والتي أثرت على عمليات المؤسسة.

– التوقعات بالنسبة لمستقبل الصناعة والإقتصاد.

– الخطط المستقبلية بخصوص النمو والتغيرات في العمليات في الفترات المستقبلية.

– حجم وأثر النفقات الرأسمالية الجارية والمتوقعة والجهود البحثية.

2–القواعد المتعلقة بتقرير مراجع الحسابات: يعد تقرير مراجع الحسابات الركيزة الأساسية التي تعتمد عليها الأطراف المختلفة التي يخدمها المراجع، ولها مصلحة في التقارير المالية المنشورة، ويوجه التقرير عادة إلى الجهة التي قامت بتعيين المراجع وهي الجمعية العمومية للمساهمين.

وقد أجمعت المعاهد والجمعيات المحاسبية العالمية على وجوب قيام مراجع الحسابات بوضع تقرير خطي يبين فيه رأيه المحايد المستقل بالنسبة للقوائم المالية ككل، كما يجب أن يبرز بوضوح رأي المراجع في القوائم المالية وفي المركز المالي للمنشأة ونتائج أعمالها. وذلك إستناداً إلى أطر ومبادئ ومعايير تحدد بموجب التشريعات المحلية أو قواعد ومعايير صادرة من هيئات مهنية ذات علاقة.[1]

ولا يعتبر تقرير المراجع المكان الذي يتم فيه الإفصاح عن المعلومات المادية الهامة المتعلقة بالمؤسسة موضع الفحص والمراجعة، ولكنه يمكن أن يخدم كطريقة للإفصاح عن الأنواع التالية للمعلومات:

– الأثر النسبي نتيجة إستخدام طرق محاسبية تختلف عن الطرق المقبولة قبولاً عاماً.

– الأثر النسبي الناجم عن التغيير من طريقة محاسبية متعارف عليها ومقبولة قبولاً عاماً إلى طريقة أخرى.

– الإختلاف في الرأي بين المراجع والعميل بخصوص قبول طريقة أو أكثر من الطرق المحاسبية المستخدمة في القوائم المالية.

والمعلومات الخاصة بالبندين الأول والثاني أعلاه يجب الإفصاح عنها في التقارير المالية نفسها، وتعتبر الإزدواجية في الإفصاح في هذه الحالة أمراً مرغوباً فيه ومطلوباً، وذلك من أجل التأكيد للقارئ أو مستخدم التقارير المالية وعدم تظليله عند المقارنة مع تقارير مؤسسات أخرى.[2]

---

[1]. **أحمد السيد أحمد لطفي**. مرجع سابق. ص 66.

[2]. **عبد الستار الكيسي. الشامل في مبتدئ المحاسبة**. ط1. دار وائل للنشر والتوزيع. عمان. 2009. ص 29.

3-القواعد المتعلقة بعرض القوائم المالية: القوائم المالية هي عرض مالي منظم للمركز المالي للمؤسسة، والهدف منها ذات الغرض العام هو عرض المعلومات حول المركز المالي للمؤسسة، وأدائها وتدفقاتها النقدية بما يفيد المستخدمين عند إتخاذهم للقرارات الإقتصادية، كما تبين القوائم المالية نتائج تولي الإدارة للموارد الموكلة إليها، ولتحقيق هذا الهدف تقدم القوائم المالية معلومات حول ما يلي:

- الأصول.
- الإلتزامات.
- الحقوق.
- الدخل والمصروفات بما في ذلك الأرباح والخسائر.
- التدفقات النقدية.[1]

4-أساليب عرض المعلومات: يتم عرض المعلومات في التقارير المالية وفقاً لأحد الأساليب الآتية:

- الإيضاحات بين قوسين وتستخدم للفت الإنتباه إلى رقم معين دون غيره، وتأتي في صلب القوائم المالية.
- الملاحظات الإيضاحية وتظهر في أسفل القائمة، وهنا يشار إلى رقم الملحوظة في صلب القائمة.
- الجداول المساعدة وهي تساعد على معرفة تفاصيل الرقم الإجمالي الذي ظهر في صلب القوائم المالية.
- البنود المقابلة وهي وضع الحسابات التي لها علاقة ببعضها بشكل قريب.[2]

- **المعلومات التي يجب عرضها في قائمة المركز المالي:** نص المعيار المحاسبي الدولي رقم (1) على المعلومات التي يجب عرضها في الميزانية العمومية كحد أدنى وهي مايلي:

1-الممتلكات، المصانع والمعدات.

2-الموجودات غير الملموسة.

3-الموجودات المالية عدا الواردة في البنود (ج.هـ.و)

5-الإستثمارات التي يتم المحاسبة فيها بتطبيق طريقة حقوق الملكية.

6-المخزونات.

7-الذمم التجارية المدينة والذمم المدينة الأخرى.

8-النقد وما يعادل النقد.

9-الذمم التجارية الدائنة والذمم الدائنة الأخرى.

[1] **أمين السيد أحمد لطفي**. مرجع سابق. ص 80.

[2] .**طارق عبد العال حماد**. مرجع سابق. ص 224.

10-الإلتزامات والموجودات الضريبية.

11-المخصصات.

12-الإلتزامات غير المتداولة المنتجة للفائدة.

13-حصة الأقلية.

14-رأس المال الصادر والإحتياطات.

- **المعلومات التي تفرض في الميزانية:** بالنسبة لكل فئة من رأس المال المساهم:

- عدد الأسهم المصرح بها.
- عدد الأسهم المصدرة والمدفوعة بالكامل.
- القيمة الإسمية لكل سهم، وإن كانت الأسهم ليس لها قيمة إسمية.
- مطابقة لعدد الأسهم غير المعدودة في بداية ونهاية السنة.
- الحقوق والأفضليات والقيود الخاصة بتلك الفئة بما في ذلك القيود على توزيع أرباح الأسهم وتسديد رأس المال.
- أسهم المؤسسة التي تملكها أو فروعها أو المؤسسات الزميلة.
- الأسهم المحتفظ بها لإصدارها بموجب الخيارات وعقود المبيعات بما في ذلك الشروط والمبالغ.
- وصف لطبيعة والغرض لكل إحتياطي ضمن حقوق المالكين.
- مبلغ أرباح أسهم تفضيلية متراكمة لم يتم الإعتراف بها.[1]

- **المعلومات التي يجب عرضها في قائمة الدخل:** تنص الفقرة 75-76 على أنه يجب أن يشمل بيان الدخل الشامل كحد أدنى للبنود التي تعرض المبالغ المالية[2]:

-الإيراد.

- نتائج الأنشطة التشغيلية.
- تكاليف التمويل.

-حصة الشركات الزميلة والمشاريع المشتركة في الأرباح والخسائر التي تمت محاسبتها بإستخدام طريقة حقوق الملكية.

-المصروف الضريبي.

-الربح أو الخسارة من الأنشطة العادية.

- البنود غير العادية.
- حصة الأقلية.

-صافي الربح أو الخسارة للفترة.

---

[1]. **خالد جمال الجعارات**. مرجع سابق. ص 131.

[2]. **حسين القاضي مامون حمدان**. مرجع سابق. ص 279.

- **المعلومات التي يجب عرضها في الإيضاحات:** عندما تكون بنود الدخل أو المصاريف جوهرية، يجب على المؤسسة الإفصاح عن طبيعتها وقيمتها بشكل منفصل، كذلك يجب على المؤسسة أن تعرض تحليلاً للمصروفات المعترف بها في الربح أو الخسارة بإستخدام تصنيف يعتمد إما على طبيعة المصاريف أو وظيفتها ضمن المؤسسة، أيهما يوفر معلومات مناسبة.
- **التغيرات في حقوق المساهمين:** بناء على ما جاء في الفقرة 96 من المعيار المحاسبي الدولي رقم 01، يجب على المؤسسة أن تعرض كمكون منفصل القوائم المالية قائمة تظهر ما يأتي:

– الربح أو الخسارة للفترة.

– كل بند من بنود الدخل أو المصروف أو الربح، أو الخسارة التي يتم الإعتراف بها حسب متطلبات المعايير الأخرى بشكل مباشر في حقوق المساهمين.

– إجمالي الدخل والمصروف للفترة.

– المعاملات الرأسمالية مع المالكين والتوزيعات للمالكين.[1]

- **الإفصاح عن التغيرات في السياسات المحاسبية:** يقصد بالتغيرات في السياسات المحاسبية الإنتقال من مبدأ محاسبي مقبول عموما إلى مبدأ محاسبي بديل عن الآخر، كالإنتقال من طريقة CUMP في تقييم المخزون إلى طريقة FIFO، مما يستوجب الإفصاح عن تأثير هذا التغير على الأرقام الخاصة بالفترة المحاسبية الجارية والواردة بالقوائم المالية، ويتم الإفصاح عن هذه التسوية في قائمة الدخل للفترة الحالية، ويعتبر هذا النوع من الإفصاح مهم جداً خاصة لشركات المساهمة التي يتم تداول أسهمها في سوق الأوراق المالية.[2]
- **الإفصاح عن الأحداث اللاحقة لتاريخ الميزانية:** يعرف المعيار المحاسبي الدولي رقم 01 الأحداث اللاحقة لتاريخ الميزانية العمومية بأنها: "تلك الأحداث التي قد تكون في صالح المنشأة أو في غير صالحها، والتي حدثت خلال الفترة الزمنية الواقعة بين تاريخ الميزانية العمومية وتاريخ المصادقة على نشر القوائم المالية".

وتتمثل الأحداث اللاحقة لتاريخ الميزانية في:

– الأحداث التي تؤثر مباشرة على الأرقام والمبالغ المنشورة في القوائم المالية.

– الأحداث التي تغير بشكل مادي التقييمات الصحيحة المستمرة للميزانية أو العلاقات بين أصحاب حقوق الملكية، أو تؤثر بشكل مادي على فائدة الأنشطة المنشورة للسنة السابقة كوسيلة للتنبؤ للفترة الجارية.

– الأحداث التي يمكن أن تؤثر بشكل مادي على العمليات التشغيلية أو التقييمات المستقبلية.

---

[1]. **عبد الستار كبسي**. مرجع سابق. ص43.

[2]. **عبد الستار كبسي**. مرجع سابق. ص43.

- **أساس الإستحقاق المحاسبي**: يجب على المؤسسة إعداد قوائمها المالية عدا المعلومات الخاصة بالتدفق بموجب أساس الاستحقاق المحاسبي، كما جاء في نص الفقرة 25 من المعيار المحاسبي الدولي رقم 01، وهذه الفقرة تعني أن يتم الإعتراف بالعمليات والأحداث عند حدوثها وليس عندما يتم إستلامها أو دفع النقد أو ما يعادله، ويتم تسجيلها في السجلات المحاسبية والإفصاح عنها في القوائم المالية للفترات التي تتعلق بها. أي يتم الاعتراف بالنفقة في الفترة التي تخصها وليس وقت دفع النفقة.[1]
- **ثبات العرض**:[2] تنص الفقرة 27 من المعيار الدولي رقم 01 على أنه:

يجب الإبقاء على عرض وتصنيف البنود في العمليات المالية من فترة إلى الفترات التالية لها، إلا في الحالات التالية:

– إذا تبين تغير هام في عمليات المؤسسة أو مراجعة لغرض تقاريرها وأن التغير سينجم عنه عرض مناسب أكثر للأحداث والعمليات.

– إذا تطلب معيار دولي إجراء تغيير في العرض.

المطلب الثاني: البنود التي يتم الإفصاح عنها في القوائم المالية

في هذا المطلب نذكر أهم البنود التي يجب الإفصاح عنها في القوائم المالية بالتفصيل

1– المعلومات العامة:

– إسم المؤسسة والشكل القانوني.

– خلفية مختصرة عن تاريخ المؤسسة.

– عرض مختصر للأهداف والتوقعات المستقبلية لها.

– وصف للممتلكات الرئيسية مثل (المواقع، الوظائف، الحجم)

– وصف المنتجات والخدمات الرئيسية الجديدة.

– عرض معلومات عن العمالة.

– عرض معلومات عن مدى الإعتماد على الحقوق.

– بيانات وصفية عن النفقات الرأسمالية ومقاديرها في العام الفارط.

2– معلومات عن هيكلها التمويلي للمؤسسة:

– معلومات عامة عن تمويل الاعمال.

– الإحتياجات.

– الأرباح المختصرة.

– معلومات عن التغيرات الهامة في حقوق الملكية في السنوات الأخيرة.

---

[1]. **عبد الستار الكبسي**. مرجع سابق. ص 71.

[2]. **عبد الوهاب نصر علي**. **مبادئ المحاسبة المالية وفق للمعايير المحاسبية الدولية**. الدار الجامعية. الاسكندرية. 2004. ص 112.

- معلومات عن القروض والمديونية.

3- معلومات مالية أخرى:

- ملخص تاريخي للبيانات المالية الأساسية.
- معلومات الميزانية.
- مزيد من المعلومات والتفصيل الإضافية في الحالات التي تقدم فيه القوائم المالية المعلوماتية بطريقة ملائمة لموقف المؤسسة المالي وأدائها.

4- معلومات عن الأطراف ذوي العلاقة:

- تحديد نوعية الأطراف ذوي العلاقة.
- الإفصاح عن معلومات مالية من معاملات الأطراف ذوي العلاقة.
- الإفصاح عن طريقة التسعير ومعاملات ذوي العلاقة.
- الإفصاح عن الحوافز ومنافع أفراد الإدارة الأساسيين.

5- التطورات الحديثة والمتوقعة:

- معلومات هامة عن إتجاه أعمال المؤسسة من آخر تاريخ للقوائم المالية.
- أية معلومات جوهرية ربما تؤثر على القيمة السوقية للمؤسسة.
- عرض العوامل الرئيسية التي سوف تؤثر على نتائج العام المقبل.[1]

المطلب الثالث: طبيعة ونوع المعلومات المحاسبية الواجب الإفصاح عنها، والتطورات المستقبلية للإفصاح

أولا: هناك نوعين من المعلومات المحاسبية التي يجب الإفصاح عنها

1- **المعلومات الكمية (المالية)**:تعتبر القوائم جزء من عملية التقرير المالي و يهتم الإطار الفكري الصادر عن لجنة معايير المحاسبة الدولية القوائم المالية ذات الغرض العام ، مشتملة على القوائم التي تعدها الوحدات الصناعية والمالية، سواء في القطاع العام أو الخاص وتتمثل هذه المعلومات في خمس مجالات أساسية وهي الميزانية العمومية، قائمة الدخل، قائمة التغير في حقوق الملكية، وقائمة التدفقات النقدية، وقائمة الأرباح المحتجزة حيث يتم الإفصاح عنها طبقا لأرقام تعبر عن مبالغ فعلية أو تقديرية نتيجة للأحداث المالية التي قامت بها المنشأة.[2]

2- **المعلومات غير الكمية (غير مالية)**: هي معلومات وصفية تساعد المستخدم على إتخاذ القرارات السليمة نذكر منها ما يلي:[3]

---

[1]. **طارق عبد العال حماد**. مرجع سابق. ص 159-160.

[2]. **أحمد نور**. مرجع سابق. ص 34.

[3]. **مصطفى عبد الرحمان. مصطفى احمد قللي. مبادئ المحاسبة المالية**. الاسكندرية. مصر 1996. ص 116-117.

- **الإلتزامات العرضية:** أو الخصوم المحتملة في المستقبل الناتجة عن الأحداث السابقة مثل قضية مرفوعة على المنشأة لم يفصل فيها بعد.

- **الطرق المحاسبية:** التي تستخدمها المنشأة مثل طرق حساب الإستهلاك أو تكلفة المخزون، ويتم الإفصاح فيها بصورة تامة.

- **الأحداث الهامة لتاريخ الميزانية:** مثل الخسائر الضخمة الناشئة عن الكوارث كالحرائق أو بيع جزء من أصول المنشأة، وبصورة عامة يجب الإفصاح عن جميع الأحداث التي تقع بعد تاريخ إعداد القوائم المالية، ولكن قبل نشر هذه القوائم وتوزيعها خاصة إذا كان لهذه الأحداث أثار مادية وملموسة على مستقبل المنشأة.

ثانيا: التطورات المستقبلية للإفصاح المحاسبي:

لقد زادت أهمية الإفصاح بصفة خاصة مع إزدياد أهمية الملائمة بإعتبارها أحد الخصائص النوعية للمعلومات حيث شهدت عدة تطورات نذكر منها:

- إعادة قائمة لبيان شؤون العمالة، وبصفة خاصة ما يتعلق بالإنتاجية والكفاءة والعلاقات الصناعية أي معلومات أخرى تهم العاملين والمستخدمين، ويزداد الإهتمام بالعنصر البشري في مجالات ترسيخ ووضع أسس لمحاسبة الموارد البشرية.

- التقرير عن القيمة المضافة التي حققتها المؤسسة حول كيفية توزيع هذه القيمة المضافة على عوامل النتائج المختلفة، وتخدم هذه الأخيرة المحاسب القومي ومتخذي قرارات التنمية الإقتصادية.

- التقرير عن الأثار الرئيسية لنشاط الوحدة المحاسبية والإفصاح عن مراعاة قوانين حماية البيئة وهذا ما أدى إلى ظهور فرع من فروع المحاسبية الإجتماعية وهي محاسبة بيئية.[1]

[1] رضوان حلوة حنان. مرجع سابق. ص 113.

خلاصة الفصل:

من خلال دراسة هذا الفصل تبين لنا أن المحاسبة تحقق غايتها عن طريق الإفصاح المحاسبي، لإعتباره الوسيلة الرئيسية والإداة الفعالة لإيضاح نتائج الأعمال، للعديد من الجهات ذات المصلحة من أجل دعم قراراتهم، لذلك حرصت المجامع المهنية عن إصدار معايير وقواعد خاصة بالإفصاح المحاسبي.

حيث نلاحظ أن أكبر المؤسسات العالمية أصبحت تتجه نحوه، وذلك لما له من فوائد تخدم مصالحها كالحفاظ على صورة المؤسسة ووضعيتها المالية، وشفافيتها وصدقها، من خلال العرض السليم والصحيح للقوائم المالية، أما بالنسبة للأطراف ذوي العلاقة، فهو يعتبر حاميا لهم من كل التلاعبات وكلما كان الإفصاح سليما زادت ثقتهم في هذه المؤسسات المتعامل معها.

الفصل الثاني

مخرجات النظام المحاسبي

(التقارير المالية)

- تمهيد:
- المبحث الأول: الإطار المفاهمي للتقارير المالية.
- المبحث الثاني: الإفصاح في التقارير المالية.
- المبحث الثالث: الإطار المفاهمي للقوائم المالية.
- خلاصة الفصل.

تمهيد:

شهدت الحقبة الماضية تغيرات كبيرة على المستويين العالمي والمحلي، مست مختلف جوانب المحاسبة وأحدثت تغير جذري فيها، سواء من ناحية الإطار الفكري أو أسلوب ممارسة العمل المحاسبي والإستفادة من المخرجات، كما أدت التطورات المعاصرة إلى زيادة الحاجة إلى معلومات مالية مفيدة، يمكن الإعتماد عليها في إتخاذ قرارات اقتصادية، إنطلاقا من تقارير مالية وظيفية.

ومما لا شك فيه أن عملية إعداد التقارير المالية لا يمكنها أن تتم بمعزل عن بيئة المعلومات التي تحيط بها، والتي تعد المصدر الأول والأساسي لبنائها بغض النظر عن نمط وأبعاد ذلك التقرير سواء كان ماليا أو إداريا.

وعليه فقد تم تقسيم الفصل الثاني إلى ثلاث مباحث:

- **المبحث الأول**: التقارير المالية (مفهومها، أهدافها، أنواعها).
- **المبحث الثاني**: ملائمة المعلومات المحاسبية في التقارير المالية.
- **المبحث الثالث**: الإطار المفاهيمي للقوائم المالية.

المبحث الأول: الإطار المفاهمي للتقارير المالية.

هدف النظام المحاسبي هو توفير المعلومات المالية التي يرتكز عليها وضع التقارير المالية، وإتخاذ القرار اللازم بناء عليها وهذه التقارير تفرض وجود لغة مشتركة لضمان درجة عالية من الشفافية، والمصداقية وتأمين إمكانية مقارنتها، غير أن وجود عدة أنظمة محاسبية مختلفة كان عائقا في تحقيق ذلك، وهذا لإختلاف أشكال مخرجات النظام المحاسبي المتمثلة في التقارير المالية، فعملت لجنة المعايير المحاسبية الدولية على رفع كفاءة الأداء المحاسبي وتوجيه الأنظمة المحاسبية على الصعيد العالمي.

المطلب الأول: مفهوم التقارير المالية.

أولا: تعريف التقارير المالية: التقارير المالية تمثل مصطلح واسع لتقديم كافة المعلومات التي تمكن كل من المستخدمين، والدائنين وكافة الأطراف الأخرى المهتمة بالمؤسسة في التعرف على الأنشطة المالية الخاصة بها.

كما يجب أن توفر التقارير المالية المعلومات المفيدة للمستثمرين الحاليين، والمترقبين والدائنين والمستخدمين الآخرين، وذلك من أجل اتخاذ القرارات الخاصة بعملية الإستثمار والإئتمان الرشيدة وكذلك القرارات المشابهة.

حسب لجنة مجلس المعايير المحاسبية المالية (FASB) والمعيار المحاسبي رقم 01 المعدل في عام 1997، فإن التقارير المالية هي عرض مالي هيكلي للمركز المالي للمنشأة، والعمليات التي تقوم بها والهدف من التقارير ذات الأغراض العامة، تقديم المعلومات حول المركز المالي للمنشأة وأداؤها وتدفقاتها النقدية، مما هو نافع لسلسلة عريضة من المستخدمين عند إتخاذهم قرارات إقتصادية، كما تبين البيانات المالية نتائج تولي الإدارة للمصادر الموكلة لها، والمجموعة الكاملة من التقارير المالية يمكن توضيحها كما يلي:

- القوائم المالية.
- الإقرارات الضريبية التي تقدم إلى مصلحة الضرائب.
- التقارير المخصصة للقائمين على إدارة المنشأة.
- التقارير الخاصة بالأجهزة والوكالات الحكومية المنوط بها مسؤوليات تنظيمية أو رقابية تتعلق بالإستثمارات وسوق رأسمال القوى العاملة.[1]

[1]. **طارق عبد العال حماد. التقارير المالية**. الدار الجامعية. الاسكندرية. مصر. 2005. ص 35.

كما إعتبر مجلس المعايير المحاسبية الدولية أن القوائم المالية تعتبر الجزء الرئيسي والأساسي في التقارير المالية، فهي الإطار العام أو الأوسع الذي يضم القوائم المالية والمعلومات الغير مالية التي لا يمكن الإفصاح عنها، كما تحتوي هذه التقارير مجلس الإدارة والمدقق الخارجي للحسابات، بالإضافة إلى الإيضاحات والتفضيلات المكملة لها، فالقوائم المالية تعد عصب التقارير المالية، ويعتبر التقرير السنوي للمؤسسة من أهم التقارير المالية التي تصدرها المؤسسة كجملة أسهمها بحيث تحتوي على قسمين يقدمان نوعين من المعلومات:

1- قسم مقالي: وعادة يقدم كخطاب من الرئيس، والذي يصف نتائج تشغيل المؤسسة خلال السنة التي مضت، ويناقش بعد ذلك التطورات الجديدة التي ستؤثر على العمليات المستقبلية.

2- يقدم التقرير السنوي أربعة قوائم مالية أساسية وهي قائمة الميزانية، قائمة الدخل، قائمة الأرباح المحتجزة، تدفقات الخزينة، وهي في مجملها تعطي صورة محاسبية لعمليات المؤسسة، وموقفها المالي، وتقدم البيانات التفصيلية للسنتين أو الثلاث سنوات الماضية، حيث تكون المادة المقالية والكمية متساوية الأهمية، حيث تذكر القوائم المالية ماذا حدث بالفعل للأصول والخصوم، وحصص الأرباح خلال بضع سنوات.[1]

ثانيا: أهداف التقارير المالية: إن الهدف الأساسي للتقارير المالية هو توفير أو التزويد بالمعلومات التي يجب أن تكون كما يلي:

- مفيدة للمستثمرين والدائنين الحاليين وغيرهم من المستخدمين عند تقدير مقدار وتوقيت ودرجة عدم التأكد المصاحبة للتدفقات النقدية المستقبلية.
- تتعلق بالموارد الاقتصادية والمتطلبات على هذه الموارد والتغيرات في كل منهما وبالتالي الأهداف التفضيلية لها نذكرها كما يلي:

– توفير المعلومات التي تفيد في تقييم المنشأة وتحديد أرباحها.

– توفير المعلومات التي تفييد في تحديد درجة السيولة وتدفق الأموال.

– توفير المعلومات التي تفييد في التقرير عن مسؤولية الإدارة وتقدم كفاءة أدائها، ولتحقيق ذلك يتم الإستعانة بالمعلومات الخاصة بالربحية ومكوناتها.

– توفير معلومات تتعلق بالملاحظات وتغيرات الإدارة يزيد من منفعة المعلومات التي تتضمنها التقارير المالية.

[1]. **كمال الدين الدهراوي. تحليل القوائم المالية لأغراض الاستثمار**. المكتب الجامعي الحديث. الاسكندرية. 2006. ص 13-14.

وحددت اللجنة المكلفة بتطوير المبادئ المحاسبية المنبثقة عن معهد المحاسبين الأمريكيين (AICPA) الأهداف الأساسية للتقارير كما يلي:

- توفير معلومات حالية موثوق فيها وعادلة عن الموارد الإقتصادية للمؤسسة وإلتزاماتها المترتبة على هذه الموارد إتجاه المالكين وغيرهم، بحيث تسمح الفرصة بتقييم كل مواطن القوة والضعف في المؤسسة.
- توفير معلومات صحيحة لتلك الأطراف المهتمة بالتغيرات الحادثة في المركز المالي للمؤسسة.
- توفير معلومات مالية كافية تمكن من يستخدمها من إشتقاق بعض المؤشرات الكمية المفيدة للتنبؤ.
- تقديم معلومات عن أداء المؤسسة ومكاسبها.[1]
- تقديم معلومات عن موارد المؤسسة والإلتزامات المترتبة عن تلك الموارد والتغير فيها.
- تقديم معلومات عن النفقات النقدية من أنشطة المؤسسة

المطلب الثاني: أنواع التقارير المالية وأهميتها.

أولا: أنواع التقارير المالية.

1- **تقارير مالية أساسية** تتضمن ما يلي: القوائم المالية، التغيرات في الأرباح المحتجزة، التغيرات في رأس المال المحتسب.

1-1-**القوائم المالية:** هي عبارة عن كشوف وجداول مالية تعكس المرحلة الأخيرة في الدورة المحاسبية والتي يتم فيها بيان نتائج الأعمال، المشروع ومركزه المالي في ختام الفترة المالية بالإستعانة بنتائج وتجميع وتبويب وتلخيص البيانات المحاسبية.

1-2-**التغيرات في الأرباح المحتجزة:** تمثل الأرباح المحققة غير الموزعة حتى تاريخ إيداع قائمة المركز المالي (نتائج رهن التخصيص).

1-3-**التغيرات في رأس المال المحتسب:** يمثل كشوفات رأسمالية لتحقق بعد حتى تاريخ إعداد قائمة المركز المالي.[2]

2- **تقارير مالية إضافية:** تقوم المؤسسة بإعداد هذا النوع من التقارير إختياريا أو عند رغبة الإدارة في تغطية احتياجات خاصة.

---

[1]. **أمين السيد احمد لطفي**. مرجع سابق. ص 188.

[2]. **احمد صلاح عطية. مبادئ المحاسبة المالية**. الدار الجامعية للنشر. الاسكندرية. مصر. 2004. ص 56.

2-1-**تقارير مالية دورية:** تعد بهدف مساعدة المحاسبيين لإتخاذ القرارات في أسواق المال، وإعدادها يكون عن فترة تقل عن السنة، عادة ربع سنة، ولكن يجب أن يتم الإفصاح بمستوى معين يحدد المعلومات التي تقدم كحد أدني في تقاريرها.

2-2-**التقارير المالية بالقيمة الجارية:** تعكس التغيرات الإجتماعية ومدى مساهمة المؤسسة في رفاهية المجتمع من حيث تقديم نتيجة المؤسسة على أساس ما تقدمه من سلع أو خدمات.

2-3-**التقارير المالية عن الموارد البشرية:** وتعكس طاقات وكفاءات الموارد البشرية التي هي تحت تصرف المنشأة، وكذلك المردود مقارنة بما تكلفه هذه الموارد.

2-4-**تقارير مالية قطاعية:** يكون إعدادها في المؤسسات متعددة الأنشطة حيث توفر للمستخدمين معلومات تكون غير متوفرة في المعلومات الإجمالية.[1]

ثانيا: أهمية التقارير المالية:

تنبع أهمية التقارير المالية من أهمية المعلومات التي تحتويها، فهي تعد من أهم مصادر المعلومات التي توفرها مخرجات النظام المحاسبي في المؤسسة، تبرز أهمية القوائم المالية والغرض من إعدادها في النقاط التالية:

- **أداة إتصال:** تكمن مهمة ودور القوائم المالية في هذا المجال الإتصال في توصيل رسالة مفهومة وواضحة لمستعملي المعلومات المحاسبية، عن نشاط المؤسسة والنتائج المترتبة عنها فهي وسيلة إتصال بين المؤسسة والمستثمرين فيها، كما تعتبر وسيلة لربط العلاقات بين المؤسسة والموردين والعملاء والبنوك.

- **وسيلة في اتخاذ القرارات:** فالقوائم المالية تساعد الإدارة في إتخاذ القرارات المتعلقة بكيفية صرف الموارد في المستقبل.

كما تستعمل من أطراف أخرى التي تربطها علاقة مباشرة مع المؤسسة من خلال إستخدامات القوائم المالية تبرز لنا أهميتها على عدة مستويات:

أ- على مستوى المستثمر الفرد:

- الحصول على معلومات لتقييم أداء الإدارة.
- الحصول على معلومات للتنبؤ بدرجة الربحية والمخاطر المتعلقة بالإستثمار.
- الحصول على معلومات تمكن من التعرف على القنوات الإستثمارية الملائمة لتوجيه المدخرات.

[1]. **طارق عبد العال حماد.** مرجع سابق. ص 53.

ب-على مستوى السوق المالية:

- حماية المستثمرين وإشاعة الثقة بينهم.
- خلق مجالات الإبتكار لأدوات الإستثمار القادرة على جذب مدخرات المستثمرين.
- عدالة توزيع العائد والمخاطر بين المتعاملين في السوق المالي.[1]

المطلب الثالث: العوامل المؤثرة في جودة التقارير المالية

أولا: مفهوم جودة التقارير المالية:

تعني الجودة في هذا المجال مصداقية المعلومات التي تتضمنها التقارير المالية، أو ما تحققه من منفعة للمستخدمين، ولتحقيق ذلك يجب أن تخلو من التعريف والتظليل وأن تعد في ضوء مجموعة من المعايير القانونية والرقابية والمهنية، بما يحقق الهدف من إستخدامها.

ثانيا: العوامل المؤثرة في جودة التقارير المالية:

تعتبر جودة التقارير المالية الهدف الرئيسي الذي تسعى الشركات لتحقيقه، لكن هناك مجموعة من العوامل التي تؤثر في عملية إنتاج المعلومات وتوصيلها، والتي تتمثل في مجموعة من الأدوات والإجراءات المستخدمة في تحقيق جودة التقارير المالية ونستخلصها في المقومات التالية:

- المقومات المادية وتتضمن جميع المكونات المادية مثل الأدوات والأجهزة المحاسبية اليدوية والآلية التي يتم إستخدامها في إنتاج المعلومات.
- المقومات البشرية: وتتمثل في مجموعة الأشخاص القائمين على إعداد التقارير المالية.
- المقومات المالية: وهي كافة الأموال المتاحة لإعداد التقارير المالية بصور لا تخدم المستفيدين منها لإتخاذ قراراتهم.
- قاعدة البيانات: وتحتوي على مجموعة الإجراءات التطبيقية والبيانات الضرورية اللازمة لتشغيل النظام وتحقيق أهدافه.

[1] ناصر محمد علي المجهلي. خصائص المعلومات المحاسبية واثرها في اتخاذ القرارات. الطبعة 1. دار النشر والتوزيع. ص 79.

المبحث الثاني: الإفصاح في التقارير المالية

المطلب الأول: فاعلية التقارير المالية كموصل جيد للمعلومات

نظرا لقصور التقارير المالية في توصيل كامل المعلومات اللازمة لتلبية إحتياجات مستخدميها والوفاء بتلبية رغباتهم، فإنه يمكن الإسترشاد بمجموعة من المؤشرات التي تساعد في الحكم على فعالية التقارير المالية في توفير المعلومات المالية اللازمة لعملية إتخاذ القرارات، ومن أهم هذه المؤشرات:

- مدى شمولية التقارير المالية للحد الأدنى من المعلومات التي يجب الإفصاح عنها.
- تحديد ووضع مقاييس كمية لقياس درجة صلاحية التقارير المالية لقراءتها وفهمها للغاية التي كتبت لها.
- مدى الإعتماد على التقارير المالية كمصدر من مصادر المعلومات، واهم محتوياتها لعملية اتخاذ القرار.
- مدى الفهم للمعلومات التي تحتويها التقارير المالية وتناسبها لعملية اتخاذ القرار.

كما توجد هناك اعتبارات يجب مراعاتها عند إعداد التقارير المالية ومن أهمها:

-أن يتم إعداد التقارير المالية وفقا لمفاهيم ومبادئ المحاسبية المتعارف عليها.

-أن يتم عرض وتصنيف المعلومات المحاسبية في التقارير المالية على أسس منطقية وسليمة تساعد على إستنباط المؤشرات الملائمة لإتخاذ القرار، ومن ثم تفسير هذه المؤشرات.

-الإفصاح عن كل المعلومات التي يتم عرضها في التقارير المالية سواء كانت مادية أو جوهرية من وجهة نظر مستخدمي هذه التقارير.

-التأكد من أن المعلومات التي يتم عرضها في التقارير المالية تتمتع بالخصائص النوعية للمعلومات مثل: الملائمة، المصداقية، الموضوعية، الشمول والإفصاح الكافي.

وخلاصة القول إن تعدد وإختلاف خصائص واحتياجات مستخدمي التقارير المالية، يفرض على معدي تلك التقارير إعدادها بما يكفل تزويد كل فئة بالحد الأدنى من المعلومات اللازمة لإتخاذ القرارات.

المطلب الثاني: ملائمة المعلومات المحاسبية في التقارير المالية

يرى بعض الكتاب أنه من الضرورة توفر عنصرين أساسين في المعلومات من أجل أن تكون مفيدة هما:

- أن تعرض التقارير المالية بطريقة علمية سليمة، وأن تربط البنود والمجموعات بشكل مفهوم ومنسجم من القواعد العلمية.

● أن تتضمن التقارير المالية المعلومات المهمة والتي بدورها تعد التقارير المالية غير معبرة عن حقيقتها ولا يمكن الإستفادة منها، ولتحقيق ذلك الغرض لابد من الأخذ بعين الإعتبار المقومات الأساسية التي تقوم عليها عملية إعداد وعرض وتقديم المعلومات في التقارير المالية والتي حددها البعض كالآتي:

1- تحديد مستخدمي التقارير المالية:

يعد تحديد مستخدمي المعلومات المحاسبية الأساس الذي يتم على أساسه تحديد مقومات الإفصاح في المعلومات المحاسبية، ويمثل مستوى الفهم والإدراك لمستخدمي المعلومات عاملا مهما للإستفادة من المعلومات المحاسبية في إتخاذ القرارات، كما أن مستخدمي المعلومات كما جاء في أدبيات المحاسبة نوعين مختلفين من مستخدمي المعلومات:

- المستخدمين العاديين (ذات النفع العام).
- المستخدمين ذوي الاحتياجات الخاصة من المعلومات.

كما أضاف الفداغ بان مستخدمي المعلومات متعددين في وجهات النظر ومختلفين في نوعية القرارات التي يتخذونها، وبالتالي يجب أن يكون المستخدمين على مستوى كامل من الفهم والإدراك للمعلومات التي يملكونها، فقد تتوفر معلومات ملائمة وذات مصداقية لهؤلاء المستخدمين لكنهم لا يفهمون محتواها وبالتالي فإنها ليست لها فائدة بالنسبة لهم.[1]

2- تحديد الأغراض التي تستخدم فيها المعلومات المحاسبية:

يجب ربط الغرض الذي تستخدم فيه المعلومات بخاصية ملائمة، أي بمعنى أن تكون المعلومات المرتبطة إرتباطا وثيقا من حيث قدراتها الإيضاحية، ودرجة التأثير في الهدف الذي تم من أجله إعدادها.

وعلى هذا يمكن القول إن الخاصية الملائمة للمعلومات المحاسبية تجمع بين الغرض من إعداد وعرض التقارير المالية لإستخدامها، وطريقة إعدادها وعرضها في التقارير المالية وهي بذلك تعد المعيار النوعي الذي يحدد المعلومات التي يجب التقرير عنها وتقديمها للمستخدمين.

3- طبيعة ونوع المعلومات المحاسبية:

إن عملية تحديد طبيعة المعلومات المحاسبية التي يجب أن تحتوي عليها التقارير المالية، يتوقف على مدى توفر مجموعة من الخصائص للحكم على صحتها وملاءمتها وكفاءتها في تمكين المستخدمين المختلفين من فهمها، وإستخدامها في عملية إتخاذ القرارات بصورة صحيحة.

[1]. **فداغ الفداغ. المحاسبة المتوسطة النظرية وتطبيق في القوائم المالية والأصول.** الوراق للنشر والتوزيع. عمان. الأردن. 2002. ص 51.

4-تحديد أساليب وطرق إعداد وعرض المعلومات المحاسبية:

وضح GARDY أن طريقة إعداد وعرض المعلومات المحاسبية في التقارير المالية تؤثر في فهمها على تحقيق أهداف الإفصاح المحاسبي عنها.

لذا يجب أن يتم إعداد وعرض المعلومات المحاسبية في التقارير المالية على أساس أساليب وطرق يسهل فهمها، وترتيبها وتنظيمها بصورة منطقية تركز على مجموعة من الأمور الجوهرية وفقا لطبيعة المعلومات ودرجة الأهمية النسبية، وكما يتناسب مع معايير وقواعد المحاسبة المالية والدولية المقبولة قبولا عاما.

5-توقيت عرض ونشر المعلومات المحاسبية:

أكدت متطلبات مهنة العمل المحاسبي ومهنة التشريعات المالية على وجوب عرض ونشر المعلومات المحاسبية في الوقت المناسب لإتخاذ القرار، وذلك لإن قيمة المعلومات وفائدتها تتوقف على صحتها والتوقيت المناسب لإصدارها وتقديمها للمستخدمين، وفي هذا الصدد أظهرت الدراسات أن المعلومات تكون أكثر ملائمة ومقدرة على التأثير في أسعار الأوراق المالية.

المطلب الثالث: التقارير المالية وفاعليتها في عملية إتخاذ القرارات

يمثل توفير المعلومات المحاسبية من أجل إتخاذ القرارات أحد الأهداف الرئيسية للتقارير المالية، ومما لا شك فيه أن المعلومات التي تقدمها التقارير المالية يكون من شأنها زيادة المعرفة العلمية والعملية لمتخذي القرارات وتوحيد سلوكهم لإتخاذ القرار المناسب.

تعريف عملية إتخاذ القرار: تتصف عملية إتخاذ القرارات بالعمومية ويرجع السبب في هذا إلى عمومية الغرض والهدف، بمعنى تماثل المعيار الذي على أساسه تقيم البدائل المختلفة، ويوجد العديد من التعريفات التي تناولتها الكتب والمجلات العلمية وغيرها، إلا أن تلك التعريفات لا تختلف في مغزاها فهي تؤكد أن عملية إتخاذ القرارات هي عملية لإختيار بين البديل الأفضل من بين البدائل المتاحة وفي هذا المجال سيتم عرض بعض التعريفات:

" إن القرار هو عملية اختيار البديل الأفضل من بين مجموعة من البدائل المتاحة والمختلفة لمتخذ القرار"

" الحسم أو الفصل في نزاع خلال إصراركم عن موضوع أو الوصول إلى نتيجة معينة، الدراسة والتحليل"

من خلال ما سبق يمكن القول، بأن عملية التقارير المالية تكمن في وضع وإتخاذ القرار المناسب، الذي يعتبر الأداة أو الوسيلة المعبرة عن نجاح أو فشل إستمرار الموارد البشرية والمادية، وإستغلال الوقت المتاح، بحيث ترتبط إرتباطا وثيقا بمدى إمكانية الوصول إلى أفضل القرارات وتحديثها هو إهتمام الأطراف كلها"[1]

[1]. **احمد صلاح عطية. مبادئ المحاسبة المالية " نظام المعلومات لخدمة متخذي القرارات.** الدار الجامعية. الإسكندرية. 2002-2003. ص 39.

المبحث الثالث: الإطار المفاهمي للقوائم المالية

المطلب الأول: تعريف القوائم المالية وأهميتها

تقدم القوائم المالية معلومات محاسبية ومالية دقيقة لمستخدميها من إعطاء صورة واضحة على الوضعية المالية للمؤسسة.

أولا: القوائم المالية: هي بيان محاسبي تنعكس عليه صورة الكائن الإقتصادي الذي تعبر عنه الوحدة الإقتصادية المحاسبية ووظيفتها توصيل المعلومات للغير عن التغيرات التي طرأت على الموارد الإقتصادية نتيجة إستخدامها خلال السنة المالية"[1]

" القوائم المالية هي المصدر الأساسي للمعلومات المالية، فهي تقدم للإدارة والأطراف المعنية صورة مختصرة عن الأرباح والمركز المالي للوحدة الإقتصادية"[2]

" تمثل القوائم المالية الوسائل الأساسية لتوصيل المعلومات المحاسبية للأطراف الخارجية"[3]

" هي عبارة عن مجموعة القوائم التي تصدرها المنشأة في نهاية العام والمتعلقة في تحديد نتائج الأعمال عن سنة معينة تنتهي في تاريخ معين، ومراكز الأموال بذلك التاريخ"[4]

ثانيا: أهمية القوائم المالية: من خلال التعاريف السابقة تظهر أهمية القوائم المالية في النقاط التالية:

1- **أداة إتصال:** فمهمة القوائم المالية في هذا المجال هي:" توصيل رسالة مفهومة وواضحة لمستعمل المعلومات المحاسبية عن نشاط المؤسسة والنتائج المترتبة عليه " فهي بذلك:

- وسيلة إتصال بين المؤسسة والمستثمرين فيها.
- وسيلة لربط علاقات بين المؤسسة والمستوردين، العملاء، والبنوك وغيرها.
- وسيلة لتوفير المعلومات لمختلف الأقسام المكونة للمؤسسة.

2- **وسيلة في تقييم الأداء:** حيث تساعد القوائم في تقييم أداء الإدارة والحكم على كفاءتها وإستخدام الموارد الموضوعية تحت تصرفها، فتستعمل في الحكم على:

- المركز المالي للمؤسسة.
- مدى التقدم في تحقيق أهداف المؤسسة.
- كيفية استخدام موارد المؤسسة.

---

[1] **محمد احمد خليل. المراجعة والرقابة المحاسبية.** دار الجامعة المصرية. القاهرة. مصر 1967. ص 36.

[2] **فلتر متلجس. روبرت ماكيس. المحاسبة المالية. ترجمة وصفي عبد الفتاح ابو المكارم وآخرون.** دار المريخ. السعودية. 2007. ص 30.

[3] **طارق عبد العال حماد.** مرجع سابق. ص 39.

[4] **حسين مصطفى هلالي. مبادئ المحاسبة المالية والمحاسبة لغير المحاسبين.** دار النهضة العربية للطباعة والنشر. ط1. بيروت. 2001. ص 47.

3- **وسيلة إتخاذ القرارات اللازمة:** في هذا الإطار تساعد القوائم المالية الإدارة ومختلف الأطراف المتعاملة مع المؤسسة في إتخاذ القرارات اللازمة حيث:[1]

- تستعمل في إتخاذ القرارات المتعلقة بكيفية صرف الموارد في المستقبل.

- تستعمل في الأطراف الأخرى التي تربطها علاقة مباشرة بالمؤسسة مثل الموردين، العملاء في توجيه مستقبل علاقاتهم بها.

ثالثا: أهداف القوائم المالية: تتمثل أهداف القوائم حسب لجنة true blood فيما يلي:

الهدف الرئيسي للقوائم المالية تتمثل في توفير معلومات مفيدة لإتخاذ القرارات وهناك أهداف أخرى يمكن إيجازها على النحو التالي:

- خدمة المستخدمين الذين لديهم إختصاص وقدرة وموارد محددة للحصول على معلومات، والذين يعتمدون على القوائم المالية كمصدر رئيسي للمعلومات عن النشاط الاقتصادي للمنشأة.
- توفر معلومات مفيدة لأغراض التنبؤ وتقييم التدفقات النقدية المحتملة إلى المستثمرين والدائنين.
- تزويد المستخدمين بمعلومات لأغراض التنبؤ ومقارنة وتقييم القدرة الربحية للمنشأة.
- عرض المعلومات المفيدة في الرقابة على مقدرة الإدارة على إستغلال موارد المنشأة بفعالية في تحقيق الهدف الرئيسي له.
- توفير إيضاح عن الأنشطة المالية النافعة لأغراض التنبؤ والمقارنة وتقييم القدرة الربحية للمنشأة.[2]
- إن هدف القوائم المالية يتمثل بالنسبة للمنظمات الحكومية أو تلك التي لا تهدف إلى تحقيق الربح في توفير معلومات مفيدة لتقييم فعالية إدارة الموارد في تحقيق أهداف المنشأة.
- التقرير عن أنشطة المنشأة المؤثرة على المجتمع التي يمكن أن يتم تحديدها ووصفها أو قياسها، والتي تعتبر ذات أهمية لدور المنشأة في البيئة الاجتماعية.

المطلب الثاني: أنواع القوائم المالية والعوامل المؤثرة فيها

أولا: أنواع القوائم المالية

القوائم المالية نوعان :

1- قوائم مالية رئيسية: تتمثل في قائمة المركز المالي، قائمة الدخل، قائمة التغير في حقوق التدفقات النقدية.

---

[1]. **طارق عبد العال حماد**. مرجع سابق. ص 40-41.

[2]. **امين السيد احمد لطفي**. مرجع سابق. ص 207. 210.

2- قوائم مالية ملحقة: تنظم معلومات كانت تكتسي طابعا هاما أو كانت مفيدة لفهم العمليات الواردة في القوائم المالية الرئيسية، ومن بين هذه القوائم:

- قائمة التغير في المركز المالي.
- قائمة الأصول الثابتة وطرق الإستهلاك.
- قائمة المخزون.
- قائمة المدينين ومخصص الديون المشكوك فيها.[1]

ثانيا: العوامل المؤثرة في القوائم المالية:

أ- المنظمات المهنية: ويتضح هذا الأثر في الولايات المتحدة الأمريكية، حيث قامت لجنة المبادئ المحاسبية (APB)بإصدار الآراء المحاسبية، وتبع ذلك قيام مجلس معايير المحاسبة المالية (FASB) توضح أهم المبادئ والإجراءات التي يجب إتباعها عند إعداد التقارير المالية، وبالإضافة إلى جهود المعهد الأمريكي للمحاسبين القانونيين (AICPA) التي تشمل في إصدار النشرات والمطبوعات والأبحاث في مجال المحاسبة، وبالمثل لقد أصدر معهد المحاسبين القانونيين بإنجلترا (ICAEW) مجموعة من النشرات والتوصيات تتعلق بالمبادئ المحاسبية وتطوير المعايير المحاسبية عن طريق لجنة المعايير المحاسبية بالإشتراك مع عدد من الجمعيات المهنية الأخرى.[2]

ب- الجهات المشرفة على سوق الأوراق المالية: حيث تلعب هيئة تنظيم الأوراق المالية(SEC) في الولايات المتحدة الأمريكية دورا كبيرا في إصدار المبادئ والمعايير المحاسبية الملزمة للشركات المساهمة التي تتداول أوراقها المالية في سوق الأوراق المالية بنيويورك، هذا إضافة إلى إلتزام هذه الشركات بتقديم القوائم المالية السنوية والدورية إلى هيئة تنظيم سوق الأوراق المالية لمراجعتها والتأكد من إلتزامها بالمبادئ المحاسبية المقبولة، وبالمقابل تقوم الهيئة المشرفة على السوق المالية بإنجلترا بدور مماثل في الإشراف والرقابة على القوائم المالية للشركات المساهمة التي تتداول أسهمها في سوق لندن للأوراق المالية (ISE).

ت- النظام الإقتصادي القائم: ويتمثل في النظام الإقتصادي القائم في الدول الصناعية الغربية، حيث يتم الإعتماد على النظام المحاسبي في توفير المعلومات المحاسبية لمتخذي القرارات الإقتصادية من المستثمرين والدائنين وغيرهم، بينما يقوم النظام المحاسبي في الدول ذات الإقتصاد المخطط المركزي

---

[1]. **كتوش عاشور. المحاسبية العامة.** الديوان الوطني للمطبوعات الجامعية الجزائرية 02. 2011. ص 63.

[2]. **محمد أنور نضار. جمعة حميدات. معايير المحاسبية والابلاغ المالي الدولية. الجوانب النظرية والعملية.** دار وائل للنشر. عمان. 2008. ص 11.

بتقديم المعلومات المحاسبية للمسؤولين عن برنامج التنمية وخططها لإعداد الإحصائيات وللتخطيط على المستوى القومي.

ث- التضخم وإرتفاع الأسعار: حيث أدى إنخفاض القوة الشرائية للنقود في كثير من بلدان العالم، وخاصة في البرازيل والأرجنتين إلى إعادة النظر في التقارير المالية للشركات المساهمة في هذه البلاد، وإعدادها على أساس التكلفة التاريخية المعدلة لتعكس الإنخفاض المستمر في قيمة العملة، ولهذا أصدر مجلس معايير المحاسبية الدولية معيار المحاسبية الدولي رقم (29) سنة 1989 والمعاد صياغته سنة1994 والذي يعالج التقارير المالية في الإقتصاديات ذات التضخم المرتفع.

ج- تدخل الدولة: تقوم الدولة بدور رئيسي في الدول النامية لتطوير النظام المحاسبي ،والقوائم المالية والمعلومات المالية التي يوفرها للمستفيدين منها، هذا في مختلف الأجهزة سواء الضريبية أو الرقابة المالية التي تتولى مراجعة إيرادات الدولة ومصاريفها، ومراجعة القوائم المالية للشركات التي تساهم فيها الدولة والتأكد من مدى تطبيقها للمبادئ المحاسبية السليمة، كما يمكن إضافة عوامل أخرى التي تؤثر على الهدف من التقارير المالية، ومثل درجة كفاءة السوق المالية والضوابط القانونية والتشريعية المعمول بها، والتي تنظم عملية إعداد وعرض القوائم المالية.

ثالثا: مستخدمو القوائم المالية: يتعدد مستخدمو القوائم المالية للمؤسسة وتتنوع إحتياجاتهم من المعلومات حيث توجد عدة معايير للتصنيف أهمها معيار العلاقة بالمؤسسة لذلك نجد نوعين من التقارير المالية تقارير مالية داخلية وأخرى خارجية كما هو موضح في الشكل رقم 03.[1]

[1] **.أمين السيد أحمد لطفي**. مرجع سابق. ص 43

الشكل رقم 03: يمثل التقارير المالية الداخلية والخارجية.

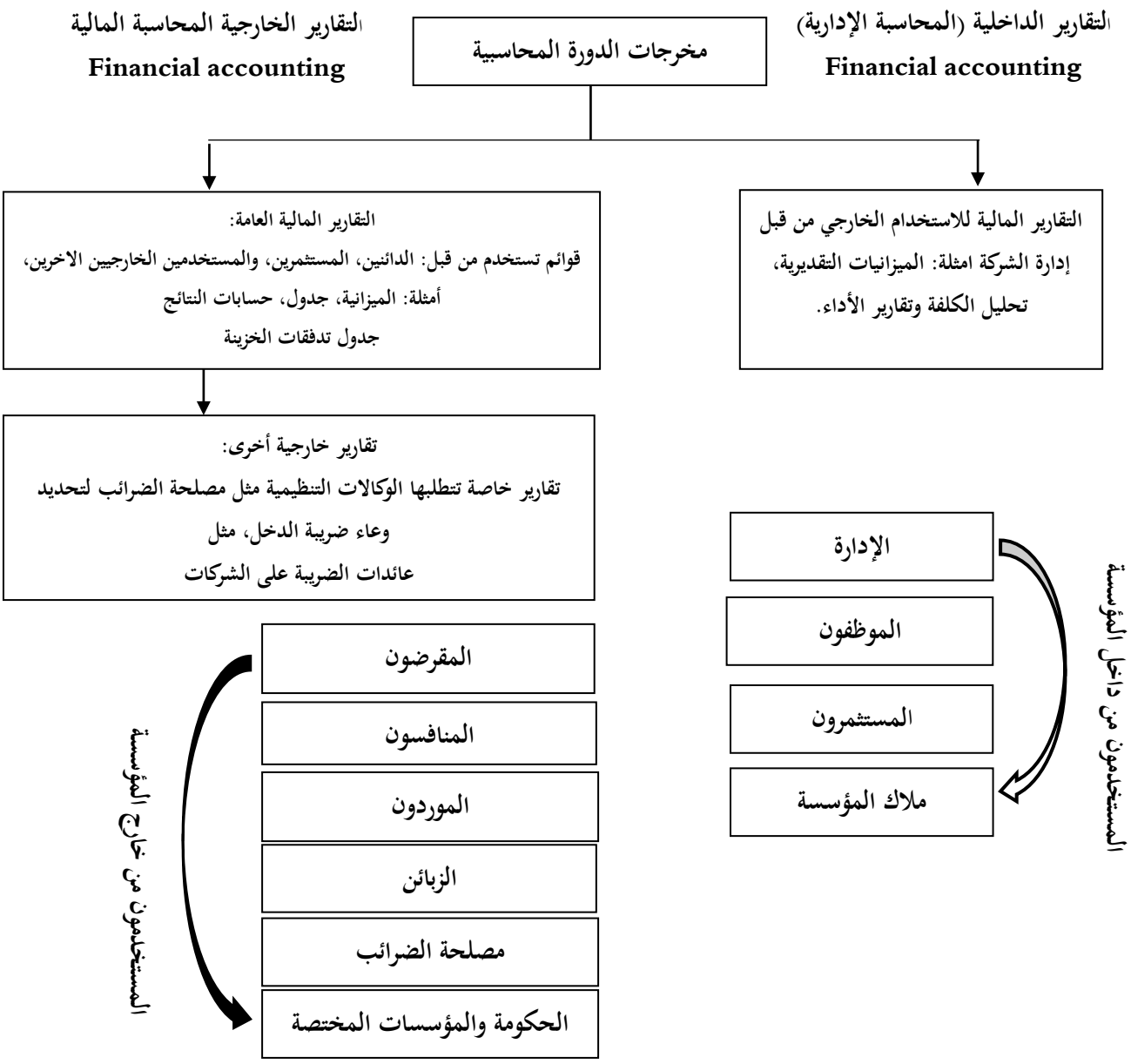

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على:

- **Steve albtecht and others: financial accouting.11thed, cengagelearning, canada, 2008,p8.**

1- المستخدمون الداخليون:

أ- الإدارة: تهتم الإدارة في كل مستوياتها من أعلى إلى أدني مرتبة فيها على المعلومات المحاسبية للقيام بعملها بشكل صحيح، حيث أنها تستخدم نفس المعلومات لكن لأغراض مختلفة، فمثلا المديرون يستخدمونها للقرارات الإستراتيجية بينما الإدارة الوسطى والمالية تستخدمها لتحقيق الأهداف المالية للمؤسسة، وتمثل التدفقات النقدية جزءا هاما من مسؤوليات مديري المؤسسة ويشمل ذلك إمكانية تعرضهم للمساءلة أمام الملاك ومجلس الإدارة، حيث أن هناك العديد من القرارات الإدارية يكون لها انعكاسات على التدفقات النقدية للمؤسسة.

ب- المستثمرين: يهتم مقدموا رأس المال المخاطر ومستشاريهم بالمخاطر المصاحبة لإستثماراتهم والعائد المحقق منها، فحاجتهم للمعلومات المحاسبية تمكن في مساعدتهم في قرارات الشراء أو الإحتفاظ بالإستثمار أو البيع، فالمستثمرون المحتملون يهتمون بالمعلومة المالية التي تتعلق بشكل مباشر بالمؤسسة من ناحية قدرتها على توليد تدفقات نقدية جيدة، وذلك لأن قراراتهم تتعلق بالمبالغ والتوقيتات وعدم التأكد المتعلقة بالتدفقات النقدية المتوقعة، لذلك فإن هؤلاء الأفراد يستثمرون النقد في المؤسسة أو يقدمون السلع والخدمات لها نتيجة توقعاتهم في الحصول على نقد مقابل ما يقدمونه، وهو الشيء الذي يجعل للإستثمار قيمة.[1]

ت- الموظفون: يهتم الموظفون والمجموعات التي تمثلهم بالمعلومات المتعلقة بربحية وإستقرار المؤسسة وربحية أرباب عملهم حيث يستخدم الموظفون المعلومات المحاسبية لمصلحتهم الخاصة، فالمعلومات المحاسبية تساعدهم على ضمان المنفعة من المؤسسة في المستقبل مثل المعاشات التقاعدية وتوفير الصحة.[2]

ث- ملاك المؤسسة: أصحاب الأعمال يريدون معرفة ما إذا كانت أموالهم يتم إستخدامها بشكل صحيح أم لا، فالمعلومات المحاسبية تساعدهم على معرفة الربحية والمركز المالي للمؤسسة التي إستثمروا فيها أموالهم.

---

[1]. **طارق عبد العال حماد**. مرجع سابق. ص 37.

[2]. **Islam mohammedalwan**, **ilayounisqudiah**. **msingaccomnting information in decisionmaking**, **athesissubitted in partial fullfillemnt of the requirement**. for the degree of bachelor of acc, islamicuniversity gaza, 2011, p27.

2- المستخدمون الخارجيون:

أ- المقرضون: وهم فئة مقرضي المؤسسة من البنوك والمؤسسات المالية المختصة سواء من الذين قدموا قروض طويلة الأجل أو قصيرة الأجل، والمقرضون يهتمون بشيء واحدا وهو أن يتم تسديد قروضهم مع الفوائد المترتبة عنها، فعند التقدم للبنك للحصول على قرض فإنه يطلب معلومات مالية للتأكد من قدرة المؤسسة على السداد لعل أهمها قائمة التدفقات النقدية والتي يستخدمها البنك في إتخاذ قراره فيما يخص منح القرض من عدمه.

ب- الموردون:[1] حاجة الموردون للمعلومات المحاسبية هو لغرض تقييم مدى إمكانية المؤسسة من دفع المبالغ المستحقة عند إستحقاقها ويركز الموردون في تحليلهم على الأجل القصير.

ت- الزبائن: الزبائن في حاجة إلى معلومات حول إستمرار المؤسسة، خاصة عندما يكون لديهم إرتباطات طويلة الأجل مع المؤسسة.

ث- المنافسون: يهتم منافسو المؤسسة بالبيانات المالية وذلك بهدف معرفة الخلل أو التميز لتقرير مدى قوة أو ضعف المؤسسة من أجل وضع الخطة المقابلة لها من أجل صنع فرص إستثمارية جديدة.

ج- الحكومة والمؤسسات المختصة: تحتاج الحكومة المعلومات المحاسبية بغرض التأكد من أن المستثمرين لديهم المعلومات الكافية لإتخاذ قراراتهم الإستثمارية، كذلك تستخدم بغرض مراقبة أداء المؤسسات في السوق ومدى إلتزامها بالقوانين المنظمة لها، وما إذا كانت المؤسسات تحقق مكاسب إحتكارية مفرطة، كما تحتاجها من أجل أغراض البحث والإحصاء[2].

ح- مصلحة الضرائب: سلطة الضرائب تستعمل المعلومات المالية المتصلة بالسياسات الضريبة، وقوانين الضرائب والوعاء الضريبي وذلك من أجل معرفة مدى إلتزام المؤسسات بالقواعد الضريبية المدفوعة من عدمها، وكذا قدرتها على دفع ضريبة الدخل التي تستند على التقارير المحاسبية المالية في حسابها.

خ- الإندماج: عند الرغبة في الإندماج بين مؤسستين أو أكثر يتم الإستناد إلى المعلومات المحاسبية التي تتضمنها التقارير المالية من أجل الوقوف على جدوى عملية الإندماج للمساهمين، فيتم تقرير القيمة الحالية للمؤسسة المطلوب شرائها والقيمة المتوقعة بعد الإندماج وأسعار الأسهم بالإعتماد على التقارير المالية للمؤسسة المندمجة.[3]

---

[1]. **W-stevealbrecht and others**. **financialacconnting**. 11th edition, Thomson ligher eduetation, south-western 2011,p12.

[2]. **كمال ال الشيب. مقدمة في الادارة المالية**. ط 2. دار المسيرة. عمان. الاردن. 2009. ص 68.

[3]. **دريد كمال أل الشيب.مقدمة في الإدارة المالية**.ط 2. دار المسيرة. عمان. الأردن. 2009. ص 68.

المطلب الثالث: عناصر القوائم المالية والفرضيات الأساسية لإعدادها

أولا: عناصر القوائم المالية: يصف الإطار المفاهيمي الصادر عن مجلس معايير المحاسبية الدولية عناصر القوائم المالية، على أنها فئات متعددة تمثل العمليات المالية والأحداث التي تمت لدى المنشأة، أو التي سينجم عنها أحداث مستقبلية نتيجة أحداث تتعلق بالفترة المالية الحالية وتشمل: الأصول، الإلتزامات، وحقوق الملكية، الدخل، المصاريف.[1]

1- أسس قياس القوائم المالية: يتضمن الإطار المفاهيمي أساليب وطرق متعددة للقياس والمستخدمة في إفصاح القوائم المالية، ويوضح الجدول رقم 01 أساليب قياس الأصول والإلتزامات كما وردت بالإطار المفاهيمي الصادر عن مجلس معايير المحاسبة الدولية.

الجدول رقم 01 يمثل أسس قياس الأصول والإلتزامات.

	الأصول	الخصوم
1- التكلفة التاريخية	تسجل الأصول بالقيمة النقدية أو ما يعادلها المدفوعة أو القيمة العادلة للشيء المقدم لاقتنائها في تاريخ معين	تسجيل الخصوم بقيمة المتحصلات المستلمة في مقابل التعهد أو في بعض الظروف "مثل ضرائب الدخل" بمبلغ النقدية أو ما يعادلها المتوقع سدادها للوفاء بالإلتزام في دورة النشاط العادية.
2- التكلفة الجارية	تسجيل الأصول بالقيمة النقدية أو ما يعادلها التي كانت سيتم دفعها إذا تم إقتناء نفس الأصول معادل حاليا لذلك فالتكلفة الجارية للأصول مثل المخزون والآلات والمعدات هي التكلفة الجارية.	تسجيل الالتزامات بالقيمة عند الخوصصة أو ما يعادلها والتي تكون مطلوبة لتسوية التعهد حاليا.
3- القيمة القابلة للتحقق	تسجل الأصول بالقيمة النقدية أو ما يعادلها التي يمكن حاليا الحصول عليها عن طريق بيع الأصل في ظل التخلص منهم بشكل منظم، ويطبق الاساس في حالة المخزون على أنه صافي في القيمة القابلة للتحقق وفي حالة الاستثمارات المتداولة على أنه القيمة السوقية	تسجيل الالتزامات بقيم تسويقها غير المخصومة للنقدية أو ما يعادلها المتوقع دفعها للوفاء بالالتزامات في دورة النشاط العادية.

[1]. **أحمد نور**. مرجع سابق. ص 51.

4- القيمة الحالية	تسجل الأصول بالقيمة الحالية المخصومة لصافي التدفقات النقدية المستقبلة الداخلة المتوقع أن تتولد من الأصل في دورة النشاط العادية لذلك فالقيمة الحالية هي أصل القيمة القابلة للتحقق المخصومة والقيمة الممكن استردادها المخصومة.	تسجل الالتزامات بالقيمة الحالية لصافي التدفقات النقدية المستقبلية الخارجة المتوقع أن تكون مطلوبة التسوية والالتزامات في دورة النشاط العادية.

المصدر :احمد نور: مرجع سبق ذكره، ص51

2-العناصر الأساسية للقوائم المالية:[1] حتى يمكن الوفاء بالمعلومات الملائمة التي تفي الإحتياجات العامة لمستخدمي القوائم المالية، ينبغي تحديد العناصر الأساسية للقوائم المالية:

- **الأصول:** هي منافع اقتصادية متوقعة في المستقبل حصلت عليها الوحدة أو تخضع لسيطرتها نتيجة لعمليات أو أحداث ماضية.

- **الإلتزامات:** هي تضحيات بمنافع إقتصادية يحتمل حدوثها في المستقبل ناتجة عن إلتزامات حالية، تعهدت بمقتضاها الوحدة الإقتصادية أن تمول أصولا أو تؤدي خدمات إلى وحدات أخرى في المستقبل، نتيجة لعمليات أو أحداث ماضية

- **حقوق الملكية:** هي الحق المتبقي في أصول الوحدة الاقتصادية بعد خصم الالتزامات المستحقة عليها.

- **الاستثمارات بواسطة الملاك:** هي الزيادة في صافي أصول الوحدة الإقتصادية.

- **التوزيعات على الملاك:** هي النقص في صافي الوحدة الاقتصادية الناتج عن تحويل أصول أو تقديم خدمات أو غيرها.

- **الدخل الشامل:** هو التغير في حقوق الملكية للوحدة الاقتصادية خلال فترة معينة.

- **الإيرادات:** هي التدفقات الداخلة أي الزيادة في أصول الوحدة الاقتصادية أو النقص في إلتزامها أو أي خلط من ذلك.

- **المكاسب:** هي الزيادة في حقوق الملكية التي تنتج من العمليات العرضية التي تقوم بها الوحدة الاقتصادية.

- **الخسائر:** هي النقص في حقوق الملكية الذي ينتج من العمليات العرضية التي تقوم بها الوحدة الاقتصادية وتبوب العناصر السابقة في مجموعتين:

[1] حمد أبو نضار. جمعة حميدات. مرجع سابق. ص 11.

– تتضمن المجموعة الأولى ثلاث عناصر: الأصول، الالتزامات، حقوق الملكية، والتي تتعلق بالموارد المتاحة للوحدة الاقتصادية والحقوق المرتبطة في لحظة معينة، وهي تظهر في الميزانية العمومية التي تفصح عن المركز المالي.

– أما المجموعة الثانية فهي تشمل على باقي العناصر، وهي تلك التي تهتم بالعمليات والأحداث والظروف التي تؤثر على الوحدة الاقتصادية خلال فترة معينة، وهي قائمة الدخل التي تفصح عن نتيجة العمليات.

ثانيا: الفرضيات الأساسية لإعداد القوائم المالية:

الفرضيات التي يتم بموجبها إعداد القوائم المالية لتحقيق أهدافها هي فرضيتين.

1- **أساس الاستحقاق:** يجب على المنشأة إعداد قوائمها المالية بموجب أساس الاستحقاق بإستثناء قائمة التدفقات النقدية، بحيث يتطلب أساس الإستحقاق الإعترافات بالمصروفات التي تخص الفترة المالية سواء تم دفعها أو لا، كذلك الإعتراف بالإيرادات المكتسبة والمكاسب الأخرى، سواء تم قبضها أو لا، أي بغض النظر عن واقعة الدفع أو القبض، تطبيق أساس الاستحقاق يؤدي إلى تحقيق أهداف القوائم المالية الممثلة في تقديم معلومات حول المركز المالي للمنشأة.

2- **فرضية الاستقرار:** عند إعداد القوائم المالية بإتباع معايير الإبلاغ المالي الدولية (IFRS) يتم إفتراض أن المنشأة مستمرة إلى أجل غير محدود في المدى المستقبلي المنظور، وعند وجود شكوك حول إستمرارية المنشأة أن لدى إدارتها نية لتصفية أو تقليص أعمالها بشكل جوهري عندها يجب الإفصاح عن حالات عدم التأكد المتعلقة بعدم الإستمرارية، ولا يتم إعداد قوائم مالية على أساس أنها مستمرة بل على أساس أخر التصفية مثلا.[1]

ثالثا: الأسس العامة لعرض المعلومات في القوائم المالية:

هناك مجموعة من الأسس والمبادئ يجب أخذها بعين الاعتبار عند إعداد القوائم المالية وهي:

1- يجب إختيار الشكل المناسب وإستخدام المصطلحات وتبوب عناصر القوائم المالية بطريقة تكفل تسهيل إستيعاب المعلومات المهمة التي تشملها تلك القوائم، كما يجب تجميع البنود الغير مهمة كل في حد ذاته مع البنود التي تمثلها إلى حد كبير بحكم نوعيتها.

2-تكتسب القوائم المالية فائدة إضافية إذا ما قورنت نتائج كل مدة مالية بنتائج المدة أو المدد المالية السابقة، لذا فإن عرض القوائم المالية يجب أن تحتوي الإيضاحات على المعلومات المتعلقة بكافة المدد المالية التي تشملها تلك القوائم، وذلك بقدر ما تنطبق هذه المعلومات على الأوضاع الجارية

[1]. **محمد أبو نضار. جمعة حميدات**. مرجع سابق. ص 13.12.

كما يجب شرح وإيضاح أي تغيرات في أساس عرض عناصر القوائم المالية من مدة مالية إلى أخرى.

3- يجب أن تُعطى كل قائمة مالية عنواناً يعبر عن محتوياتها ويوضح اسم الوحدة المحاسبية التي أصدرتها وشكلها النظامي (شركة مساهمة، شركة ذات مسئولية محدودة، شركة تضامن وغيرها) والمدة أو المدد المحاسبية التي تغطيها القوائم المالية.

4- ويجب إعطاء الإيضاحات المرفقة بالقوائم المالية عناوين بحيث يوضح كل عنوان ما يحتويه الإيضاح من معلومات، كما يجب ترقيم هذه الإيضاحات وأن يشار إلى كل منها في القائمة المالية التي ترتبط بها، يضاف إلى ذلك أن كل قائمة مالية يجب أن تشمل عبارة مضمونها أن الإيضاحات المرفقة تعتبر جزءاً لا يتجزأ من القوائم المالية.[1]

[1]. **أحمد عطية. مبادئ المحاسبة المالية**. الدار الجامعية للنشر. الإسكندرية. مصر 2004. ص 58.

خلاصة الفصل:

من خلال دراستنا لهذا الفصل تبين لنا أنه في واقع الأمر أن إتاحة المزيد من الشفافية في القوائم المالية للمؤسسات يعد أمر بالغ الأهمية لمواجهة إحتياجات مستخدمي تلك التقارير، إذ يحتاج هؤلاء إلى معلومات كافية ومناسبة يمكنهم الإعتماد عليها في تقييم أداء المؤسسات ومركزها المالي، وكذا في إتخاذ القرارات الإقتصادية المختلفة المرتبطة بهذا الشأن، وبناء على هذا يتطلب الأمر أن تكون الإيضاحات في القوائم المالية صادقة وأمينة وكافية طبقا للمفهوم الشامل للإفصاح.

فالتقارير المالية تعد همزة وصل لمستخدميها، ومصدر هام للمعلومات المناسبة لإتخاذ القرارات، ومن هذا المنطلق تبين أن شفافية التقارير المالية مصطلح توسع تماشيا مع تزايد رغبات وحاجيات الأطراف ذات الصلة.

الفصل الثالث

الإفصاح المحاسبي في القوائم المالية لمؤسسة EMBAG

دراسة تطبيقية

- تمهيد
- المبحث الأول: عرض عام لمؤسسة EMBAG
- المبحث الثاني: إعداد وعرض القوائم المالية في المؤسسة
- خلاصة الفصل

تمهيد:

تناولنا في الفصلين السابقين الجانب النظري لموضوع الإفصاح المحاسبي في التقارير المالية (القوائم المالية)، ولما كان الإكتفاء بهذا الجانب دون الإنتفاع به مجرد ترف فكري، إرتأينا أن نقوم بدراسة ميدانية نهدف من خلالها إلى محاولة التأليف بين المعارف العلمية والنظرية والواقع العملي، وقد وقع إختيارنا على مؤسسة التوظيب وفنون الطباعة EMBAG، وذلك نظرا لأهميتها ومكانتها في السوق الجزائري، حيث تلقى إهتمام كبير من المستخدمين والشركاء الأجانب، وسنتناول في هذا الفصل تطبيق الإفصاح المحاسبي في القوائم المالية وما له من دور في إعدادها، من خلال عرض قوائم المؤسسة EMBAG، ثم إسقاط الإفصاح المحاسبي الذي تعرضنا له في الجانب النظري في حدود ما سمحت به المعطيات المحصل عليها بخصوص المؤسسة وذلك من خلال المبحثين الآتين:

المبحث الأول: عرض عام لمؤسسة EMBAG

المبحث الثاني: إعداد وعرض القوائم المالية للمؤسسة

وبهدف الحصول على معلومات أكثر مصداقية وموضوعية وواقعية، تم اللجوء إلى المعطيات المتعلقة بالمكان والزمن والعنصر البشري للدراسة التطبيقية.

1- **مكان الدراسة:** لقد واجهتنا صعوبة كبيرة في إختيار المكان الأنسب لهذه الدراسة، وخاصة أن المؤسسات التي تم اللجوء إليها بعضها أبدى الرفض والبعض الأخر لم يوفر لنا المعطيات اللازمة لإتمام البحث والدراسة، وعليه لجأنا إلى مؤسسة EMBAG وذلك للأسباب التالية:

- ✓التعاون في تقديم المعلومات اللازمة في الدراسة.
- ✓انتمائها إلى قطاع حيوي بالنسبة للإقتصاد الوطني.
- ✓تعرضها إلى منافسة معتبرة من قبل المؤسسات الأجنبية والمحلية.

2- **فترة الدراسة:** إستغرق انجاز هذا البحث أو بالأحرى الدراسة التطبيقية مدة تتراوح حوالي شهرين ونصف، ارتبطت بتجميع معلومات عامة حول شركة EMBAG

3- **الموارد البشرية:** وجهنا إهتمامنا إلى مختلف فئات العمال داخل المؤسسة وخاصة مصلحة المحاسبية ذوي الكفاءة والمراكز العليا في المؤسسة، بحكم موضوع الدراسة ونوعية المعلومات المتحصل عليها من الإطارات.

4- **أدوات الدراسة:** للتمكن من الوصول لتحقيق أهداف الدراسة، تم اللجوء إلى استعمال الأدوات التالية في تجميع المعلومات وتحليلها:

✓**الزيارة الميدانية والمقابلة:** نظرا لطبيعة الموضوع تم اللجوء إلى هذه الطريقة لإستيفاء المعلومات اللازمة من المؤسسة، إذ تم برمجة بعض المقابلات الشخصية مع الإطارات المسؤولة في المؤسسة.

✓**وثائق المؤسسة:** كذلك تم إستخدام وثائق المؤسسة وذلك من اجل إثراء الموضوع، وكذا تكملة للإستجوابات التي تم الحصول عليها من المسؤولين ومن بينها نذكر:

أ- **الملاحظة:** من أجل تحليل وتفسير البيانات المجمعة.

ب- **بعض البرمجيات:** ساعدتنا في فهم وتحليل البيانات والمعلومات المتحصل عليها من الأدوات السابقة.

المبحث الأول: عرض عام لمؤسسة EMBAG

نتطرق في هذا المبحث إلى نشأة وأهداف والهيكل التنظيمي للمؤسسة.

المطلب الأول: نشأة وتطور المؤسسة

تقع الشركة الوطنية للتوظيب وفنون الطباعة EMBAG بالمنطقة الصناعية جنوب بلدية برج بوعريريج على الطريق المؤدي إلى ولاية المسيلة، ومقرها الاجتماعي " المديرية العامة" الكائنة بشمال المدينة على الطريق المؤدي إلى ولاية الجزائر، وتتربع هذه المؤسسة على مساحة 28 هكتار المغطاة منها 7.8 هكتار، وتضم حوالي419 عامل من إطارات وعمال.

أنشأت هذه المؤسسة من طرف الشركة الأجنبية الإيطالية ENGECO، حيث شرع في بنائها في 11 ماي 1975 وانتهت الأشغال بها في ظرف 3 سنوات أي بالتحديد في 20 أوت 1979، وبعد هذه الفترة دخلت تحت التجربة لمدة 3 أشهر، ثم بدأت في العملية الإنتاج والتصنيع الفعلي في 20 أكتوبر 1978.

كانت هذه المؤسسة في بداية الأمر عبارة عن وحدة من وحدات الشركة الوطنية للصناعات السيليلوزية SONIC، إلى غاية 01 جانفي 1986 أين دخلت هذه الأخيرة في إطار إعادة هيكلة المؤسسات الجزائرية وانقسمت إلى قسمين:

- المؤسسة الوطنية للتصنيع بالورقCELPAP مقرها الاجتماعي مستغانم.
- المؤسسة الوطنية للتوظيب بالورق المقوى ENEPAC مقرها الإجتماعي برج بوعريرج.

ومنذ سنة 1986 وهي وحدة من وحدات ENEPAC إلى غاية نهاية سنة 1998 أين دخلت في إطار هيكلة وإستقلالية المؤسسات فأصبحت تسمى " الشركة الوطنية للتوظيب وفنون الطباعة " EMBAG، وفيما يلي عرض البطاقة الفنية للمؤسسة:

جدول رقم 02 البطاقة الفنية للمؤسسة EMBAG

رأس المال الاجتماعي	2584530000دج
المقر الاجتماعي المديرية العامة المرآب: وحدة الأكياس والعلب	حي سونبك سابقا طريق الجزائر – البرج– المنطقة الصناعية طريق المسيلة
تاريخ التأسيس	1999/07/22
رقم المستخدم تاريخ بداية النشاط	3401710798 2000/01/10
الهيئة القانونية النشاط الرئيسي	شركة ذات أسهم صناعة الأكياس والعلب المطوية
أصناف الإنتاج:	أكياس ذات أفواه صمامة مخصصة للإسمنت.

أكياس ذات حجم كبير	أكياس بأفواه مفتوحة مخصصة للمواد الغذائية والمواد الكيميائية
أكياس ذات حجم متوسط وصغير	ذات عمق مسطح، ذات عمق مربع
العلب المطوية	كل الأصناف والأشكال

المصدر: وثائق المؤسسة الوطنية للتوظيب وفنون الطباعة

المطلب الثاني: أهداف المؤسسة ودورها في تطوير الاقتصاد الوطني

نظرا لما تكتسيه المؤسسة من أهمية بالغة في تطوير معظم القطاعات الإقتصادية الوطنية، فإن المؤسسة تسعى للإهتمام بالمواد الأولية المتاحة على الصعيد الوطني، ولإستغلالها إستغلالا عقلانيا، كإستخدام التبن الذي يعتبر من المواد الأولية المتوفرة خاصة بالهضاب العليا، حيث يتحول كيميائيا إلى مادة سيليوزية قابلة لإنتاج الورق.

كما تهدف إلى القضاء على التبذير باستعادة فضلات الإنتاج من الورق والإستفادة من الأوراق القديمة، إعتمادا على أرشيف الإدارة العمومية، وأوراق التوظيب المستعملة والجرائد والكراريس القديمة، كما تهتم المؤسسة بتطوير نوعية التغليف بشكل يتلاءم مع كل منتج، ونظرا للدور الذي يلعبه التغليف في رواج السلعة حيث أن إغراء المستهلك يؤدي إلى سهولة تسويق المنتوج.

وفي إطار مخطط التنمية تسعى المؤسسة إلى:

- تلبية حاجيات السوق الوطنية من المنتجات الورقية.
- توفير مناصب شغل.
- تحقيق النوعية الإنتاجية.
- توفير المواد الإستهلاكية.
- منافسة المنتجات العالمية وجلب العملة الصعبة.

المطلب الثالث: اليد العاملة والهيكل التنظيمي للمؤسسة:

أولا: اليد العاملة:

تشغل المؤسسة 419 عاملا موزعا بالشكل التالي الذي يوضح نسب توزيع العمال في المؤسسة:

جدول رقم 03: يوضح نسب توزيع العمال في المؤسسة.

البيان	عمال عاديين	إطارات متوسطة	إطارات سامية	إطارات
عدد العمال	356	32	06	25
النسب المئوية	%84.96	%7.64	%1.43	%5.97

المصدر: وثائق المؤسسة الوطنية للتوظيب وفنون الطباعة

الشكل رقم 04: يمثل الهيكل التنظيمي لمؤسسةEMBAG

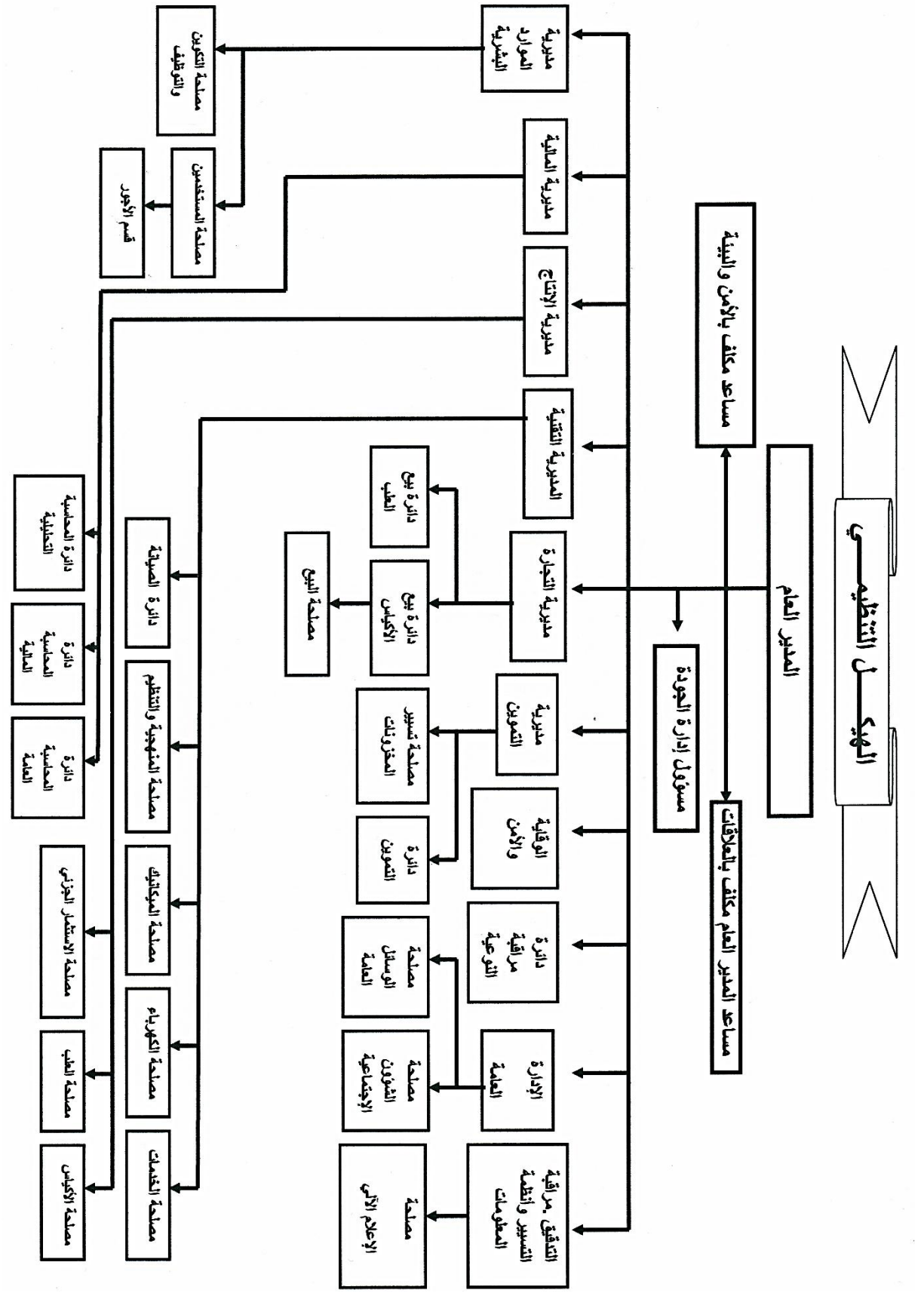

المصدر: وثائق المؤسسة الوطنية للتوظيب وفنون الطباعة

ثانيا: الهيكل التنظيمي للمؤسسة:

تحتوي المؤسسة على عدة مديريات ومصالح:

- **المديرية العامة للوحدة:** مهمتها الأساسية الإشراف العام على مختلف نشاطات الوحدة، والتنسيق بين مختلف المديريات الفرعية لضمان السير الحسن للمركب.
- **مديرية الموارد البشرية:** مهمتها التسيير الحسن للموارد البشرية للوحدة.
- **مديرية التدقيق:** تتبع كل عمليات الإنتاج والتسيير للوحدة.
- **مديرية المحاسبة:** تضمن التسيير العالي والمحاسبي للوحدة.
- **مديرية الإنتاج:** تعمل على تتبع الإنتاج في كل مراحله بالوحدة
- **مديرية التجارة:** مهمتها الأساسية تسويق المنتجات النهائية.
- **مديرية الصيانة:** تضم كل عمليات التموين، النقل وتسيير المخزونات
- **مديرية الأمن:** المحافظة والسهر على الأمن الداخلي للوحدة.

ومديرية المحاسبة والتي تحتوي على ثلاث دوائر:

- **دائرة المحاسبة العامة:** والتي بها محاسب مكلف بالبيع ومحاسب عام مكلف بالزبون وآخر مكلف بالمدنيين ومحاسب operation divers.
- **دائرة المحاسبة المالية:** محاسب عام مكلف بالشؤون الاجتماعية وآخر مكلف بالخزينة.
- **دائرة المحاسبة التحليلية:** محاسب عام تحليلي ومحاسب تحليلي.

المبحث الثاني: إعداد وعرض القوائم المالية في المؤسسة

المطلب الأول: متطلبات الإفصاح في ميزانية الشركة

إحتراما لمبدأ قابلية مقارنة المعلومات المالية، وفقا لما يتطلبه المعيار المحاسبي رقم 01، يتم عرض المعلومات المالية في القوائم المالية للفترة الحالية والسابقة وإدراج المعلومات المقارنة في الملاحظات، وهذا ما يسهل على مستخدميها تقييم أداء الشركة من فترة لأخرى، مما يرشد قراراتهم الإقتصادية ويساعدهم في عملية التنبؤ.

وتظهر ميزانية الشركة للسنتي 2013-2014 كالتالي:

أولا: عرض جانب الأصول

الجدول رقم: 04 يمثل جانب الأصول لمؤسسة **EMBAG** لسنتي2013-2014

الأصول: actif الوحدة دج

الأصول	مبلغ خام 2014	اهتلاك	مبلغ صافي 2014	مبلغ صافي 2013
الأصول الغير جارية				
فارق الشراء				
التثبيتات غير المادية	796313.00	609323.00	186990.00	313980.00
التثبيتات المادية				
أراضي	1305326411.56		1305326411.56	1305326411.56
مباني	511388242.50	386815046.50	124573196.00	149780836.41
تثبيتات مادية أخرى	408515663.09	371632210.75	36883452.34	27470697.83
تثبيتات ممنوح امتيازها	9097714.24	9097714.24	0.00	6301.54
تثبيتات جاري انجازها				
تثبيتات مالية				
سندات موضوعية موضع معادلة				
مساهمات أخرى وديون دائنة مرتبط بها.				
سندات أخرى مثبتة				
قروض وأصول أخرى غير جارية	6065060.00		6065060.00	5700640.00
ضرائب مؤجلة عن الأصول.	17903858.88		17903858.88	16289215.34
مجموع الأصول الغير جارية	2259786263.21	768154294.49	1491631968.7	1505581082.62
الأصول الجارية				
مخزونات ومستحقات	659570775.43	9574446.39	649996329.04	510028001.25
ديون دائنة واستخدامات مماثلة				
الزبائن	366520665.38	18632702.07	347887963.31	256604947.66
المدينون الآخرون	189414765.62		189414765.66	94691572.44
ضرائب ومشابهها	60667559.14		60667559.14	48346236.57
ديون دائنة أخرى وإستخدامات مشابهة	1151244.98		1151244.98	1151244.98

الموجودات وما شابهها				
الأموال الموظفة بالأصول الجارية الأخرى				256000.000.00
الخزينة	96079948.66		96079948.66	143812639.36
مجموع الأصول الجارية	1373404959.21	28207148.46		297483397.28
المجموع العام للأصول	3633191222.42	796361442.95		2803064479.90

المصدر: وثائق المؤسسة الوطنية للتوظيب وفنون الطباعة

يتم الإفصاح عن الأصول وفق السياسة الآتية:

أولا معلومات خاصة بالأصول غير الجارية

✓يتم التسجيل الاصول المكتسبة غير الملوسة بشكل منفصل عن تكلفتها

✓يتم قياس الاصول غير الملموسة المشترات بالقيمة العادلة المقدرة

✓بالنسبة للبرامج تكون في الفئة الاولى ويتم إهتلاكها بالقسط الثابت طيلة مدة استعمالها وتتراوح ما بين 1 سنة الى 3 سنوات.

✓فارق الاقتناء: هو الفرق الموجود في ميزانية المؤسسة في تاريخ دخولها محيط الدمج من ناحية وتكلفة الاقتناء من جهة أخرى.

✓عند دخولها مجال الدمج، الاصول والخصوم والالتزامات المحتملة تسجل بالقيمة العادلة في تاريخ التملك.

✓تستبعد الموجودات غير المتداولة المصنفة كموجودات متاحة للبيع والتي تظهر بالقيمة العادلة الصافية.

✓فارق الاقتناء لا يهتلك وانما يخضع لاختبار القيمة.

ثانيا معلومات خاصة بالأصول العينية (الاصول المادية)

✓بالنسبة للأصول المادية فهي تظهر بقيمة الشراء أو تكلفة انتاجها منقوص من الإهتلاكات المجمعة وخسائر القيمة المقيدة.

✓رسملة الفوائد المتعلقة بالأصول الرأسمالية.

✓تهتلك الاصول المادية بطريقة الاهتلاك الخطي، وحسب مدة حياة الاصل المتوقعة بحيث:

- مباني: من 2 سنة إلى 10 سنوات.
- أصول اخرى: من 1 سنة إلى 10 سنوات.

ثالثا الاصول المالية (التثبيتات المالية)

✓تحتوي على سندات مساهمة غير مجمعة ومساهمات اخرى ملحقة.

✓بالنسبة لسندات المساهمة تسجل بالقيمة العادلة، إذا كانت هذه الاخيرة لا يمكن تحديدها بشكل موثوق.

✓التغيرات في القيمة العادلة تسجل مباشرة في حقوق المساهمين.

✓بالنسبة للقروض تسجل بتكلفتها وتحل محل انخفاض القيمة إذا كانت هناك دليل موضوعي على انخفاض القيمة

●**تحليل جانب الأصول:**

✓**تثبيتات معنوية:** تظهر قيمتها في الميزانية 796313.00 دج والتي تمثل حيازة الدورة

✓**أراضي:** بقيمة 1305326411.56 دج

✓**المباني:** يفسر ارتفاع عنصر المباني بقيمة 5113882424.50دج كما يلي:

- مباني صناعية : 479252435.67دج
- وكالات وتثبيتات : 14135806.83دج

✓**تثبيتات عينية أخرى:** تظهر في أصول الميزانية بقيمة 417613377.33دج ويمكن تفسيرها كما يلي:

- تثبيتات تقنية وأجهزة صناعية: 350138110.98دج
- تثبيتات خارج الخدمة : 9097714.24 دج

✓**تثبيتات عينية قيد الإنجاز:** بقيمة 693000.00دج ويمكن تفسيرها كما يلي:

- شراء برامج صيانة مسيرة آليـــا 1^{er} SASE

الباقي 2^{er} SASE

✓**قروض وأوصول مالية أخرى:** تظهر في الميزانية بقيمة 6065060.00 دج ويمكن تفسيرها كما يلي:

- قروض لشراء سيارات نفعية ممنوحة لإطارات الشركة 574506000دج
- قروض ممنوحة لعمال الشركة 32000000دج

✓**ضرائب مؤجلة على الأصول:** تظهر في الميزانية بقيمة 17903858.88 دج

✓**مخزونات ومنتجات قيد التنفيذ:** بقيمة 659570775.43 دج ويمكن تفسيرها كما يلي:

- مواد أولية 386407694.22 دج
- مواد أخرى مستهلكة 132126875.42 دج
- إنتاج تام الصنع قيد التنفيذ 22121676.52 دج
- فضلات ومهملات 66766740.32دج
- مخزونات لدى الغير 41223370.71 دج

✓ **الزبائن:** تظهر في الميزانية بقيمة 366520665.38دج ويمكن تفسيرها كما يلي:

- زبائن قطاع عمومي: 173914822.42دج
- زبائن قطاع خاص : 2095616.25دج

✓**المدينون الاخرون:** تظهر في الميزانية بقيمة 189414765.62دج ويمكن تفسيرها كما يلي:

- تثبيقات الموردين 102319996 دج
- اشتراكات اجتماعية 5692241.33دج
- تثبيقات على الأجور 61950000دج

- تثبيقات لفروع المجمع 80373731.83دج
- تثبيقات مدفوعة 329296.32دج

✓**ضرائب ورسوم وتسديدات:** تظهر في الميزانية بقيمة 60667559.14 دج ويمكن تفسيرها كما يلي:

- تثبيقات على أرباح الشركات 10357500.34دج
- الرسم على القيمة المضافة المطروحة على السلع والخدمات 1520878.74دج
- الرسم على القيمة المضافة المطروحة على التثبيتات 47305740.00دج

✓**حسابات دائنة أخرى:** تظهر قيمتها في الميزانية بقيمة 1151244.98دج وفيها إرادات مسجلة مسبقا.

✓**الخزينة:** تظهر قيمتها في أصول الميزانية 96079948.66دج ويمكن تفسيرها كما يلي:

- رصيد البنك CPA 61306074.13دج
- رصيد العملة الصعبة 7964588.83دج
- الصندوق 169587.88دج

ثانيا: عرض جانب الخصوم

الجدول رقم 05يمثل الخصوم لمؤسسة **EMBAG** لسنتي 2013-2014

الخصوم passif الوحدة دج

الخصوم	2014	2013
رؤوس الأموال الخاصة		
رأس المال تم إصداره	2584530000.00	2584530000.00
رأس مال غير مستعان به		
علاوات واحتياجات	80448606.38	79537930.69
فوارق التقسيم	6411.56	6411.56
فارق المعادلة		
نتيجة صافية / نتيجة صافية	32113314.87	18213513.92
حصة المجمع		
رؤوس أموال خاصة / ترحيل من جديد	15254063.49	13562043.85
المجموع	2617617639.52	2668785812.26
الخصوم غير الجارية		
قروض وديون مدينة مالية	98570000.00	
ضرائب مؤجلة ومرصود لها		
ديون مدينة أخرى غير جارية		
مؤونات ومنتجات مثبتة سلفا	16161978.13	23182167.43
مجموع الخصوم غير الجارية	114731978.13	23182167.43
الخصوم الجارية		
موردون وحسابات ملحقة	89460704.95	886735544.20

ضرائب	1434441.00	6559876.64
ديون مدينة أخرى	13585015.87	15863079.37
خزينة سلبية		
مجموع الخصوم الجارية	104480161.82	111096500.21
مجموع الخصوم	2836829779.49	2803064479.90

المصدر : وثائق المؤسسة الوطنية للتوظيب و فنون الطباعة

يتم الإفصاح عن الخصوم وفق السياسة الآتية:

1- المخزون: تقدر قيمة السلع والمواد الخام بتكلفتها ان القيمة الصافية المحققة وتقدر قيمة المخزون باستخدام طريقة التكلفة المتوسطة المرجحة.

2- الخزينة: تشمل النقدية والاوراق المالية الاستثمارية والاستثمارات قصيرة الاجل والسائلة والقابلة للتحويل بسهولة إلى مبلغ ثابت.

✓تقدر قيمة هذه الاوراق وتسجل بالقيمة العادلة.

3- فوائد الاقلية: تقتصر خسائر مشاركة الاقلية على حصتهم من رأس المال

4- مؤونات اخرى: تكون مرتبطة بما يلي:

✓مراجعة حسابات الضرائب.

✓مؤونات مخاطر الاعباء والخسائر.

5- ضرائب مؤجلة: يتم احتساب الضرائب المؤجلة على كافة الفروق المؤقتة من القاعدة الضريبية والقيمة المحاسبية للأصول والخصوم باستثناء فرق الاقتناء ونتيجة للتعديلات السابقة.

6- خصوم مالية: تقييم الخصوم المالية يعتمد على تصنيفها وفق المعيار 39 مع استيفاء المشتقات وتسجل جميع الالتزامات المالية بما في ذلك القروض والذمم الدائنة التجارية والمطلوبات الاخرى بالقيمة العادلة ثم بقيمة التكلفة.

مما سبق يتضح أن المؤسسة قامت بالإفصاح عن:

✓أساس تقييم الاصول وذلك حسب مدة حياتها، حسب القيمة العادلة بالنسبة للأصول المالية والتكلفة التاريخية بالنسبة للأصول الدينية.

✓أساس اهتلاك الأصول المادية وذلك حسب طريقة الاهتلاك الخطي.

✓السياسة المتبعة في قياس المخزون هي طريقة التكلفة المتوسطة المرجحة.

- **تحليل جانب الخصوم:**

✓**قروض وديون مالية:** تظهر قيمتها في الميزانية 98570000.00 دج ويمكن تفسيرها كما يلي:

- رؤوس أموال خاصة 152540063.49- دج
- خسائر السنوات السابقة 130502043.85- دج

- تصحيح أخطاء السنوات السابقة 1752019.64+ دج

✓**موردون وحسابات ملحقة:** تظهر قيمتها في الميزانية 89460704.95دج ويمكن تفسيرها كما يلي:

- موردو مخزونات وخدمات 29229137.60دج
- موردو الإستثمارات 174715.98دج
- فاتورات غير مستعملة 1083851.38دج
- سند لأمر 58973000.00دج

✓**ضرائب:** تظهر قيمتها في الميزانية بقيمة 1434441.00دج

✓**ديون أخرى:** تظهر قيمتها في الميزانية بقيمة 13585015.87دج ويمكن تفسيرها كما يلي:

- المستخدمين 5258491.67دج
- الضريبة على الدخل الإجمالي 1001863.46دج
- ديون نحو فروع المجمع 1182992.30دج
- ديون ومصاريف أخرى 56000000 دج
- هيئات إجتماعية 430046385دج
- تثبيقات مقدمة من العملاء 112081.53دج

المطلب الثاني: متطلبات الإفصاح في قائمة الدخل

قائمة الدخل هي محور اهتمام المعرفة المحاسبية، فهي الوسيلة التي على ضوئها يمكن تقييم مدى كفاءة استغلال الموارد المتاحة للمؤسسة، ومؤشر العمليات التي أنجزتها الوحدة خلال فترة معينة كما هو موضح في الجدول التالي:

الجدول رقم06 يمثل حساب النتائج حسب الطبيعة لمؤسسة **EMBAG** لسنتي 2013-2014.

البيان	2014	2013
رقم الأعمال	978651323.40	985586076.40
تغير مخزونات المنتجات المصنعة وقيد الصنع	22587951.04	91145371.78
الإنتاج المثبت		
إعانات الاستغلال		
1- إنتاج السنة المالية	956063372.36	1076731448.18
مشتريات مستهلكة	695790392.36	744193889.59
خدمات خارجية وإستهلاكات أخرى	70048297.89	71929426.49
2- استهلاك السنة المالية	765838690.25	816123316.08
3- القيمة المضافة للاستغلال (1-2)	190224682.11	260608132.10
أعباء العاملين	180098216.76	199455424
الضرائب والرسوم والمدفوعات المماثلة	15923749.37	13833480.05
4- الفائض الإجمالي للاستغلال	5797284.02	47319227.23
المنتجات العملياتية الأخرى	7225173.06	531753.78

الأعباء العملياتية الأخرى	4067808.24	1719573.37
المخصصات للإهتلاكات والأرصدة	61647402.11	61215064.36
استئناف عن خسائر القيمة والأرصدة	37474164.88	38719489.79
5- النتيجة العملياتية	26813156.43	23635832.57
المنتجات المالية	7635077.16	6128985.94
الأعباء المالية	14549879.14	7004487.52
6- النتيجة المالية	6914801.98	875561.58
7- النتيجة العادية قبل الضريبة (5+6)	33727958.41	22760330.99
الضرائب واجبة الدفع عن النتائج العادية		4659170.11
الضرائب المؤجلة (تغيرات) حول النتائج العادية	1654643.54	112353.04
مجموع نواتج الأنشطة العادية	1008397787.46	112111677.69
مجموع أعباء الأنشطة العادية	1040511102.33	101038981163.77
8- النتيجة الصافية للأنشطة العادية	32113314.87	18213513.92
العناصر غير العادية – المنتجات –(يطلب بيانها)		
العناصر العادية الأعباء (يطلب بيانها)		
9- النتيجة الصافية للسنة المالية	32113314.87	18213513.92

المصدر : وثائق المؤسسة الوطنية للتوظيب و فنون الطباعة

يشار في هذا الجدول أن المؤسسة تتبع طريقة طبيعية (التكلفة)، حيث تقوم بتجميع التكاليف حسب طبيعتها مثل (الاستهلاك، مشتريات المواد، تكاليف النقل، الأجور والرواتب، تكاليف الاعلان)، ولا يتم إعادة توزيعها بين المهام ضمن المشروع وهذه الطريقة سهلة التطبيق، لأنه لا يوجد ضرورة لتوزيع التكاليف التشغيلية بين التصنيفات، وهذه الطريقة تسمح بتحديد مردودية المؤسسة.

- تحليل العمليات الداخلية التي تؤثر على جدول حسابات النتائج:

يتم حذف العمليات الداخلية التي تخص الأعباء والنواتج التي تقوم بها فروعات المجمع مع بعضها، وتتمثل هذه الأعباء في: المواد المستهلكة، أعباء الخدمات (كعمليات الطلاء، تسديد الأجور، الإشهار، التنقلات والمهمات) وما يقابلها في حسابات النواتج والتي تتمثل في مبيعات السلع (ح-700)، خدمات مقدمة أخرى (ح-706).

المطلب الثالث: متطلبات الإفصاح في قائمة التدفقات النقدية

من أجل زيادة فعالية القائمة في الأغراض المحددة يتم تبويب التدفقات النقدية بثلاث مجموعات كما هو موضح في الجدول التالي:

الجدول رقم 07 يمثل قائمة التدفقات النقدية لمؤسسة EMBAG لسنتي2013-2014

البيان	2014	2013
التدفقات النقدية من الأنشطة التشغيلية		
متحصلات نقدية من العملاء	1041712875.69	1025970459.14
مدفوعات نقدية للموردين والعملاء	1390427534.04	1166878574.53

فوائد ومصاريف مالية أخرى مسددة	23301081.06	18034446.62
ضرائب دخل مدفوعة (الضرائب على النتيجة المسددة)	–	–
التدفقات النقدية قبل العناصر الاستثنائية	372015739.41	415920295.51
التدفقات النقدية المرتبطة بالعناصر غير العادية (يجب تحديدها بدقة)	428858.75	19511.16
(A)صافي التدفقات النقدية من الأنشطة التشغيلية	371586880.66	415900784.35
(B)التدفقات النقدية من الأنشطة الاستثمارية		
مدفوعات لاقتناء أصول ثابتة مادية أو معنوية	8970667.20	3229881.66
متحصلات التنازل عن الأصول الثابتة مادية أو معنوية		
مدفوعات لاقتناء أصول ثابة مالية	2700000.00	2900000.00
متحصلات التنازل عن الأصول الثابتة المالية	219780.00	58322.00
فوائد محصلة عن الإيداعات المالية	7635077.16	3523707.94
أرباح الأسهم وحصص أخرى من النتيجة	–	–
صافي التدفقات النقدية من الأنشطة الاستثمارية	3815810.40	2547851.72
(C)التدفقات النقدية من الأنشطة التمويلية	–	–
متحصلات من إصدار الأسهم	–	–
أرباح أسهم وتوزيعات أخرى	11000000.00	33000000.00
متحصلات من القروض	98570000.00	1298641.91
تسديد القروض والديون الأخرى المشابهة لها	–	16591777.48
صافي التدفقات النقدية من الأنشطة التمويلية	87570000.00	48293135.57
تأثير تغيرات معدلات الصرف على السيولة وشبه السيولة	–	–
(C+B+A) تغير الخزينة في الدورة	287832690.70	466741771.64
النقدية والنقدية المعادلة في بداية الدورة	393812639.36	610554410.00
النقدية والنقدية المعادلة في نهاية الدورة	96079948.66	143812538.36
تغير الخزينة في الدورة	287832690.70	466741771.64
المقاربة مع النتيجة المحاسبية	255719375.83	448528257.72

المصدر:وثائق المؤسسة الوطنية للتوظيب وفنون الطباعة

يتطلب عرض قائمة تدفقات النقدية لغرض رئيسي منها، وهو توفير المعلومات الملائمة عن التحصيلات والمدفوعات النقدية للمؤسسة خلال فترة معينة، أي معرفة المصادر النقدية فيما استخدمت ومقدار التغير في رصيد النقدية، وتحديد مصادر الاختلاف بين صافي الدخل وصافي التدفقات النقدية، وتحقيق التوازن المالي في المؤسسة.

إختبار الفرضيات.

✓**الفرضية الأولى:** التي ينص على أن المعلومات المفصح عنها في القوائم المالية كافية ومساعدة في تقديم وتحليل الوضعية المالية للمؤسسة بكل شفافية.

إن القوائم المالية مصدر للمعلومات المحاسبية التي تخص مستخدميها والمهتمين بالوضعية المالية للمؤسسة، لما تحتويه من خصائص نوعية وما تحققه من أهداف فيما يخص المركز المالي، وتوفير معلومات حول أداء المؤسسة وتدفقاتها النقدية وبالتالي فالفرضية صحيحة.

✓**الفرضية الثانية:** التي تنص على أن القوائم المالية وفق النظام المحاسبي المالي يسهل من تطبيق الإفصاح المحاسبي.

إن النظام المحاسبي المالي يسهل من تطبيق الإفصاح المحاسبي وهذا راجع إلى تبني بعض المعايير المحاسبة الدولية التي من شأنها إعطاء صورة واضحة وصادقة عن المؤسسات والهيئات المصدرة للقوائم المالية وبالتالي فالفرضية صحيحة.

✓**الفرضية الثالثة:** جودة التقارير المالية مرتبطة بكفاءة الموارد البشرية القائمة على إعدادها وجودة المعلومات المنتجة.

إن كفاءة الموارد البشرية تكمن في تطبيق الإفصاح المحاسبي في الإدلاء عن كل المعلومات التي من شأنها أن تعد قوائم مالية تلبي حاجيات مختلف الأطراف ذات الصلة وتؤدي بهم إلى إتخاذ قرارات مناسبة ورشيدة بالتالي فالفرضية صحيحة.

خلاصة الفصل:

تم التطرق في هذا الفصل إلى مختلف جوانب الإفصاح التي التزمت بها مؤسسة EMBAG في الميزانية، وقائمة الدخل وجدول تدفقات الخزينة، ما يؤكد أن المؤسسة ملتزمة بالإفصاح عن بنودها وفق النظام المحاسبي المالي، والذي أكد أنه يتماشى والمعايير المحاسبية الدولية خاصة المعيار المحاسبي الدولي رقم 01 والمعيار المحاسبي الدولي رقم 07.

بصفة عامة المؤسسة ملتزمة بتطبيق متطلبات الإفصاح في القوائم المالية، طبقا للمعايير بما يتوافق مع النظام المحاسبي المالي، وهذا ما يجعل من المعلومات المالية المستخدمة عنصر ذو مصداقية وقابلية للفهم للعديد من الأطراف الداخلية والخارجية في اتخاذ القرارات الرشيدة، وبالتالي تحقيق أهداف التحليل المالي وإبراز الوضعية المالية للمؤسسة.

يتبين من خلال البيانات المفصح عنها أن الوضعية المالية للمؤسسة غير ملائمة، وهي ذات طابع صناعي يتجلى من خلال النشاط الإنتاجي، مما يستدعي طول دورة الاستغلال ويتوجب توفير رأس مال كامل كافي لتمويل هذه الدورة، مما أدى إلى تراجع الأداء الاقتصادي لها.

كما يتبين أن مصدر تدفقات المؤسسة هو النشاط العادي – الاستغلالي – فقط ولا وجود لتدفقات ثانية من النشاط الاستثماري والتمويلي، والظاهر أن المؤسسة لم تقم بعمليات بيع أو اقتناء تثبيتات مالية أو معنوية خلال النشاط، كما أنها لم تقم بإصدار أسهم ولا توزيعات للأرباح (حققت خسائر في السنوات السابقة).

خـــــــاتمـــــة

خاتمة

الإفصاح من أهم المعايير المحاسبية التي أولت لها لجنة معايير المحاسبية الدولية أهمية بالغة، فهو يساعد على توفير معلومات محاسبية مدققة ومفهومة وذات دلالة وقابلية للمقارنة ويمكن الوثوق في هذه المعلومات والإعتماد عليها من جانب فئات عديدة من أصحاب المصالح.

فالإفصاح يؤدي إلى زيادة المحتوى الإعلامي للقوائم المالية، وإضفاء الشفافية على المعلومة المحاسبية، فهو ينطوي على الإعلان بطريقة اختيارية أو إجبارية لبعض ما لدى الإدارة من معلومات وبيانات ذات صفة اقتصادية نافعة للأطراف الخارجية ذات السلطة المحدودة للوصول إلى مثل هذه المعلومات، حيث تعتبر تعليمات الإفصاح من العناصر الأساسية التي تساهم في إسترجاع ثقة المستثمرين وإستقطاب المزيد من الإستثمارات المحلية والأجنبية على حد سواء، حيث يحقق الإفصاح المحاسبي في حال توفره جو من الثقة بين المتعاملين ويساعدهم على محاربة الغش، ومع إعطاء معلومات صحيحة للمساهمين وغيرهم من أصحاب القرارات بتوافق النظام المحاسبي المالي مع معايير المحاسبية والقوائم المالية وطرق إعدادها وعرضها، حيث أن القوائم المالية التي تعتبر من مخرجات النظام المحاسبي المالي أصبحت تشمل معظم المعلومات الضرورية للقيام باتخاذ قرارات رشيدة.

ويستطيع الباحث لهذا الموضوع أن يلتمس الجوانب الاقتصادية التي كان لها مساس بالمحاسبة والإعتراف وبالحقائق الاقتصادية وإدارة المخاطر المالية وتعزيز وتعميق الأسواق المالية وتدعيم الشفافية في الإقتصاد.

1 – نتائج الدراسة

أ–النتائج النظرية:

توصلنا من خلال بحثنا هذا لرصد بعض النتائج تتجلى أهمها في ترحيب المستثمرين والمحللين وغيرهم من مستخدمي البيانات المالية بالمعايير التي تتطلب معلومات عالية الجودة وتمتاز بالشفافية والقابلية للمقارنة، فمن الصعب في غياب المعايير المشتركة، مقارنة المعلومات المالية التي تعدها المؤسسات المتواجدة في أنحاء مختلفة من العالم وفي سياق الاقتصاد الأخذ في العولمة على نحو متزايد.

إن استخدام لغة واحدة مقبولة عالميا وهي معايير الافصاح المحاسبي سيؤدي إلى تشجيع الاستثمار وتوسيع الأعمال الاقتصادية، وهذه المعايير تتصف بالحيادية وتتوفر حولها ثقة كبيرة مما يقلل من فرص حدوث هزات مالية قد تؤدي إلى إفلاس وتلاشي العديد من المؤسسات الكبرى منها والصغرى.

سيساعد تبني المعايير الدولية لأعداد التقارير المالية على المدى البعيد في عدة بلدان واستخدامها في عدة معاملات عبر الحدود على إنقاذ هذه المعايير العالمية عالية الجودة من خلال تقديم معلومات شفافة وقابلة للمقارنة في التقارير المالية.

بتطبيق معايير المحاسبة الدولية نقلل فجوة المعرفة بين التدقيق والمحاسبة وزيادة والخبرات والممارسات فيما بينهما.

لابد من تبني المعايير المحاسبة والإبلاغ المالي الدولية لما تتسم به من المصداقية والقبول العام للبيانات المالية المنشورة في المؤسسات.

يسهل استخدام مجموعة واحدة من معايير المحاسبة عالية الجودة الاستثمار والقرارات الاقتصادية الأخرى غير الحدود ويزيد من كفاءة السوق ويقلل من تكاليف جمع رأس المال.

إن وضع معايير المحاسبة هي في الأساس عملية مستمرة يجب أن تستجيب للتغيرات التطورات في الأسواق واحتياجات المستثمرين من المعلومات.

الاعتماد في إعداد القوائم المالية على معلومات محاسبة ملائمة التي تتأثر بالفروض والمبادئ المحاسبية، منها مبدأ التكلفة التاريخية الذي يتجاهل التغيرات في الأسعار التي تحدث من فترة لأخرى، وحالات التضخم التي لا تكاد يفلت منها اقتصاد دولة، ومن غير الملائم أن تعمل السياسات المحاسبية والقائمين عليها بمعزل عن التطورات الاقتصادية المهمة، وانعكاساتها على جودة المعلومات المحاسبية ومدى ملاءمتها لإتخاذ القرارات.

ب- النتائج المتعلقة بالدراسة التطبيقية:

أثبتت الدراسة التطبيقية في مؤسسة التوظيب وفنون طباعة ما يلي:

- المؤسسة ملتزمة بتطبيق متطلبات الإفصاح في القوائم المالية طبقا للمعايير بما يتوافق مع النظام المحاسبي المالي، الأمر الذي يدفع المؤسسة لتقديم وضعيتها المالية بكل شفافية.
- أن المؤسسة لا تغطي جميع الأصول الثابتة التي تملكها عن طريق الأموال الدائمة لديها.
- وجود عجز في الأصول المتداولة التي لم تغطي كل الديون قصيرة الأجل.
- السيولة الجاهزة تكاد تكون منعدمة أي أن المؤسسة لا تملك الحد الأدنى من الأموال السائلة لمواجهة إلتزامها المستحقة في تواريخ إستحقاقها.
- المؤسسة غير متوازنة على المدى الطويل.
- نقص كفاءة إدارة المؤسسة في إدارة ممتلكاتها.
- تحسن كفاءة الأداء التشغيلي بشأن سياسة البيع بالأجل.
- تحسن ملحوظ في عملية الشراء بالاجل.
- نقص في مستوى الأداء الإقتصادي والمالي للمؤسسة.

- إعتماد المؤسسة على الأنشطة التشغيلية وإهمال الأنشطة الإستثمارية والتمويلية.

- من خلال تحليل القوائم المالية للمؤسسة تبين أن الوضعية المالية لمؤسسة EMBAG في حالة سيئة.

مما سبق نستنتج أن هناك علاقة طردية بين الإفصاح المحاسبي والتقارير المالية، حيث كلما كان هناك إفصاح بدرجة عالية من الدقة والوضوح زادت صحة التقارير المالية التي من شأنها إتخاذ قرارات رشيدة.

2-التوصيات

بناءا على النتائج التي تم التوصل إليها يقترح الباحث ما يلي:

-إلزام الشركات المدرجة بالسوق المالي الجزائري بإعداد القوائم المالية وفقا للأسس والقواعد التي نص عليها المعيار المحاسبي الدولي الأول وذلك من خلال هيئة سوق المال الجزائري.

-تطبيق المعايير المحاسبية الدولية الصادرة عن لجنة المحاسبيين الدوليين عند إعداد القوائم المالية لهذه الشركات لأن ذلك يوفر معلومات تكفيل تلبية احتياجات المستفيدين من القوائم المالية.

-تطبيق عقوبات من قبل هيئة سوق المال على الشركات التي لا تلتزم بتطبيق معايير الإفصاح المحاسبي.

3-أفاق الدراسة

تناولت هذه المذكرة موضوع دور الإفصاح المحاسبي في إعداد التقارير المالية، وأثناء الدراسة لاحظنا أن هذا الموضوع خصب ويحتوي على جوانب مهمة لم يكن بوسعنا التطرق إليها كلها نظرا لحدود الدراسة، ولعل من أهم هذه الجوانب نجد الإفصاح المحاسبي في القوائم المالية للحسابات المجموعة، والذي في اعتقادنا يمكن أن يكون موضوع دراسة في بحوث مستقبلية، حيث يمكن من خلاله تحديد كيفية تجميع الحسابات عند إعداد القوائم المالية ثم تحليل هذه الأخيرة.